الفصل العاشر

أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي

إن على التعليم الجامعي وهو في الغالب المرحلة السابقة للنزول إلى سوق العمل، دروا هاما في تخريج مهارات وكفاءات يحتاجها سوق العمل الذي أصبح عالميا تحت مظلة العولمة. والتي طالت بأذرعها كافة مجالات الحياة من اقتصاد وسياسة مروراً بالثقافة والمجتمع ونهاية بالتشريع.

إن سوق العمل شأنه شأن غيره من المجالات الاقتصادية سوف يتبع المتغيرات التي أحدثتها العولمة في عالمنا المعاصر، وهذه التغيرات ليست قاصرة على استخدام الحديث في مجالات الإنتاج الجيد القادر على المنافسة، بل أيضاً على كافة مستويات القوى العاملة والذين أصبح عليهم دوراً هاماً ومسئولية كبيرة.

لم يعد على العامل المعاصر أداء عمله فقط، بل أصبح عليه اكتساب الكثير من المهارات والخبرات المتجددة التي لا نهاية له في ظل عالم كل يوم يمر عليه، فيه الجديد والجديد. إن ما صاحب مجالات العمل من تغير قد فرض الكثير من التحديات للعاملين، خاصة وأن التقدم التكنولوجي أدي إلى تغييرات جوهرية في أنواع الأعمال والمهارات التي يحتاج إليها الاقتصاد، خاصة الاقتصاد العالمي الذي فتح أبواب أسواق العمل أمام الجميع. فلم تعد فرص العمل قاصرة على المواطنين، بل اتسع السوق ليشمل كافة الجنسيات ممن يتميز بمهارات والخبرات المطلوبة.

إن طبيعة أسواق العمل العالمية في وقتنا الحاضر، وفي المستقبل تتطلب وتعتمد على نوعية خاصة من الخريجين الذين اكتسبوا مهارات في مجالات التكنولوجيا المختلفة.

فالتغير الاقتصادي تغير قائم على التنافس في ظل تحالفات اقتصادية تكونت من شركات عملاقة لا يعنيها سوي السبق في تقديم منتج جيد منافس من حيث السعر وسرعة وصوله للأسواق، مع مراعاة مواصفات الجودة التي اتفقت عليها أغلب دول العالم وأصبحت هدفاً لكثير من الشركات. مما يدفع بها إلى تخفيض العمالة محلية أو وافدة من الخارج، وإذا أضفنا المشاعر النفسية السيئة للعامل المطرود، تبرز لنا أهمية التعليم الجامعي في الوطن العربي والذي يتطلب سياسة حديثة في إعداده والتخطيط له، وإلحاق أصحاب المهارات والميول والمواهب بمجالات الدراسة المحببة لهم، دون النظر إلى درجات التحصيل والتي لا تعبر بأي حال من الأحوال عن صدق إتقان الطالب للعلم الذي تفوق فيه.

أهداف الدراسة:

1- إلقاء الضوء على ماهية العولمة وأنواعها وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2- توضيح أثر العولمة على سوق العمل.
3- تبين أثر متطلبات سوق العمل على مخرجات التعليم.
4- تبين أثر العولمة على التعليم الجامعي.

نتيجة الدراسة:

لقد أردنا أن نبين ما هو دور التعليم الجامعي في الوطن العربي في مواجهة متطلبات العولمة بكافة آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل المفتوح في ظل العولمة، والتي منها تقديم كوادر عمالية وإدارية على أعلى مستوي من المهارات والكفاءة. وكيفية مواكبة العولمة وأثرها من خلال عمليات التطوير والتي تسير في عالمنا العربي ببطء نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم لعوامل كثيرة أهمها ازدواجية نظم التعليم العربية والصراع القائم داخلها بين نظام تقليدي قديم تم هجرة بدلاً من تطويره، ونظام حديث تم استنساخه من نظم التعليم الغربية عموماً بالإضافة إلى تبني مدخل الحتمية التكنولوجية وليس الخيار التكنولوجي في محاولة إحداث التغيير الاجتماعي، فالمجتمعات العربية أغلبها يلهث وراء كل جديد دون التعرف على التكنولوجيا الكامنة خلفه، بينما تعجز النظم التعليمية عن التطور والملاحقة.

ماهية العولمة:

حقيقة يحتار المرء في إيجاد تعريف محدد للعولمة أو الكوكبية إلى آخره من المصطلحات التي تعني في النهاية العالم أو الكون بمفهوم الوحدة الواحدة المتكاملة.

قد يتبادر إلى ذهن البعض أن العولمة هي أقرب ما يكون من العالم العربي، وذلك لأن السواد الأعظم منه يعتنق الإسلام، والإسلام في حقيقته هو دين عالمي، على أساس ما أقره دستوري الإسلام (القرآن الكريم، والسنة النبوية) بعمومية ملكية الأرض، وأنها ليست حكراً على أحد، وأن العالم عالم واحد بما يتفق ومفهوم العولمة، فهو لا يعرف الحدود التي صنعها الاستعمار..قال تعالى﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [سورة النساء: الآية 97] إذن فالأرض ملك لله، والإنسان خليفة الله في أرضه.. يصلحها وينعم بها.

وهذا الكلام قد يكون صحيحاً من الناحية النظرية، فالإسلام قد سبق العالم الحديث كعادته في كل الأمور، وقدم العولمة ولكن بمفهوم ديني يضمن المصلحة للجميع ضعفاء وأقوياء على حدٍ سواء.

أما من الناحية التطبيقية فالأمر يختلف اختلافا جذرياً، لأن ما يريده الإسلام يختلف عن ما يريده العالم الغربي الذي يبحث عن مصلحته الخاصة دون النظر إلى مصلحة الآخر، بعكس الإسلام الذي صان حقوق الجميع، بل وجعل عقاب لمن يهدر تلك الحقوق، أو يفسد في الأرض فساداً يضر بالآخرين: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣﴾ [سورة المائدة: الآية 33]

إن العولمة بمفهومها الحالي لا يوجد بها مكان للشعوب الضعيفة الفقيرة والتي تحبو نحو التقدم بخطوات متثاقلة، وهذه نظرة عنصرية لا تتفق مع شعارات العولمة التي نادت بعالم واحد.

ومن الغريب أن بعض دعاة العولمة اعتبروا تلك السلبية من إيجابيات العولمة، وبرروا ذلك بأن الدول الضعيفة أو الفقيرة سوف تنمى قدراتها سريعاً، وتحقق التقدم المنشود حتى تصبح من الدول المتربعة على القمة والتي تنعم بالحياة الرغدة في ظل العولمة الميمونة، وذلك هرباً من خطر الضياع.

العولمة.. تعريفات ومفاهيم: -

لقد كتب الكثير من الكتاب عن العولمة – فهي موضوع الساعة – وقد أخرجت لنا المطابع مئات الصفحات التي تحمل على قلبها مفاهيم وتعريفات عديدة نقدم بعضها من الناحية النظرية فقط ، أما التطبيق فهذا شيء آخر

سوف تسفر الأيام عنه .

ومن تعريفات العولمة أنها:

1) في دلالتها اللغوية تعنى جعل الشيء عالمياً ، بما يعنى ذلك جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة وهذا المعنى هو الذي حدده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة "*Globalization*" في الإنجليزية والألمانية ، وعبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح "*Mondialisation*" .

.. ومهما تعددت السياقات التي ترد فيها العولمة فإن المفهوم الذي يعبر عنه الجميع في اللغات الحية كافة هو الاتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق واحد.

وتشير العولمة إلى شيئين معاً:

1- انكماش العالم. 2- ازدياد الوعي بالعالم ككل.

كما أنها تعنى إنشاء مجموعة من العلاقات الدولية والتي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية عندما أسست مجموعة من المؤسسات الدولية مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. كما يمكن إضافة بُعداً آخر للعولمة يتمثل في زيادة أتباع الدول للمعايير والقواعد التي تضعها المنظمات الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية) وتعديل قوانينها لتلائم هذه القواعد والاتفاقيات ، كما يمكننا النظر إلى العولمة على أنها ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع، والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول، وتحدث فيها تحولات على مختلف الصور تؤثر في حياة الإنسان أينما كان، ويسهم في صنع هذه التحولات المنظمات الاقتصادية الدولية، والشركات متعددة الجنسيات[51].

51 - محمد صفوت قابل : الدول النامية والعولمة ، القاهرة ، الدار الجامعية ، 2004 ، ص ص 15-16 .

وهى ثمرة طبيعية لرغبة الكيانات الكبرى في التوسع، والسيطرة، والهيمنة وإملاء الإرادة وبسط النفوذ، وهى نتيجة منطقية لزيادة احتياجات المشروعات الكبرى إلى أسواق مفتوحة تنمو بشكل دائم ومستمر، كل هذا وغيره قد دفع العولمة، وتتطلب بشدة من الكيانات الاقتصادية المختلفة سرعة التعولم، ومن ثم فإن "العولمة" *Globalization* كحالة *State of affair* تختلف عن التعولم *Globalability* كعملية *Process*: والتعولم مصطلح يعنى تحول المجتمعات إلى العولمة، وهو عمل من أجل امتلاك ناصية السباق، والحصول على قصب السبق، والفاعلية، ومن ثم فإن قابلية التعولم ليست متوفرة أو متأصلة دائماً، بل كثيراً ما يسعى إلى الوصول إليها وإعداد الاقتصاد لها، ومن خلال توفير مقومات امتلاك مجموعة من الأدوات ذات القدرة الفائقة على صنع الفرص الاقتصادية، وعلى تخليق ناجح لبرامج تسويق منتجاتها.

القابلية للتعولم:-

نحن نعيش ذروة تحول هائل، تحول نحو كونية جديدة، مراكز الفعل فيها والتأثير ذات قوة متعاظمة، وتمثل العلاقات والارتباطات المتزايدة بين الدول وبين المشروعات، وبين المؤسسات جميعها أساس وجود، ومقوم من مقومات الحياة والاستمرار، ومعها وفيها وبها يتم الاندماج في الاقتصاد العالمي بين الأطراف المختلفة كشركاء ومشاركين وليس كأطراف تابعة عالة على الجميع.. وهو ما يتطلب منا ما يلي:-

- تعميق مفهوم تعاون المتنافسين *Co-option*: أي التنافس الشريف، وتوفير الظروف الصحية لتفاعل القوى الإبتكارية والإبداعية، ومحاربة الاحتكار، وأن يكون التنافس هو تسابق مع الآخر وليس إزالة له.
- تعميق الولاء والانتماء وكأساس فاعل لتحقيق الجودة الشاملة في كافة

منتجاتنا السلعية والخدمية والفكرية وكأساس لسعر عادل متفوق على المنافسين، وفى الوقت ذاته إطلاق قوة التفوق على الذات كقوة فاعلة نحو الأفضل والأرقى.

- استخدام الفكر الإداري الإنساني القائم على تفعيل البشر، ومشاركتهم، والتميز بالمبدعين فيهم، وليس القائم على الاحتراق والصراع والتطاحن الوظيفي، إنما القائم على البناء والارتقاء.
- تعميق الجانب الروحي والأخلاقي والديني كأساس متين، وتعميق الحرية، وتحقيق الديمقراطية وزيادة الشفافية، وفوق كل هذا وذاك احترام العقل والحقيقة والضمير[52].

2) تعريف آخر: "يقصد بالعولمة إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول، ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة يضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها – كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي ، كما أنها امتداد طبيعي لانسياب المعارف ويسر تداولها بسهولة بين أرجاء المعمورة مما يجعل الصمود أمام تضاعفها المتنامي وتدفقها السريع أمراً صعباً لأن حجم الطاقة الكامنة في هذه المعرفة وتفعيلها في حياة البشر أصبح ضرورياً.

إذن هي العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وبيئياً. وعلى ذلك تدفع العولمة إلى الالتقاء والتقارب بخصوص القضايا والممارسات الخاصة بالتنافسية مثل التعليم والتدريب وإدارة الموارد البشرية والابتكار التكنولوجي.

52 - محسن احمد الخضيرى : العولمة الاحتياطية ، مجموعة النيل العربية ، ط 1 ، 2001 ، ص ص 29-30 ، 129 ، 185-186 .

.. أيضاً تعتبر العولمة: العملية التي من خلالها يتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول في الاقتصاد العالمي والذي يتحقق نتيجة للنمو في حجم ونوعية التجارة عبر الحدود في المنتجات والخدمات والتدفقات المالية نتيجة الانتشار السريع للتكنولوجيا والروابط المؤسسية بين المنشآت في الدول المختلفة.

وبرغم أن العولمة تؤثر بشكل جذري على السياسة والاجتماع والقيم إلا أن عامل الاقتصاد يبقى هو المحرك الأساسي لها "[53].

3) أيضاً يمكن تعريفها ووصفها بكونها التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة– "*Global Village*"[54].

نشأة العولمة:-

"لقد بدأ ظهور مصطلح العولمة في منتصف الستينات من خلال كتاب: (*Marshall Mcluhan & Quentin For War & Pace in The global)* وكان هذا الكتاب يتناول حرب فيتنام والدور الذي لعبه "*Village"* التليفزيون فيها، والذي حول المشاهدين إلى مشاركين ، والتوصل إلى الإعلام الإلكتروني في وقت السلم يجعل من التكنولوجيا محركاً للتغيير الاجتماعي.

وهناك أيضاً كتاب:- *Zhigiew Brzesinski, Towages Americans Role in The Technology* – والذي رأى فيه أن العالم تحول إلى مجموعة علاقات متشابكة ومتحركة وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المجتمع العالمي

53 - بثينة حسنين عمارة : العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري ، القاهرة ، دار الأمين ، ط 1 ، 2000 ، ص 21 .

54 - أسامه المجدوب : العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية ، ط1 ، 2000 ، ص 36 .

الأول في التاريخ فهي مركز الثورة التكنو إلكترونية ، ومع انفراد النظام الرأسمالي بقيادة العالم بدأ الحديث عن نموذج واحد مؤهل لقيادة العالم وتعميم تجربته وثقافته على العالم مما أتاح الفرصة لظهور مقولة نهاية التاريخ التي بدأها "فرنسيس فوكوياما" فى 1989 ثم تتالت النهايات مثل نهاية الدولة، ونهاية الأيديولوجية "[55].

- ويمكننا أن نحدد العوامل والأسباب التي أدت إلى العولمة في الأتي:-

1- **انخفاض القيود على التجارة والاستثمار**: في ظل رعاية الجات ثم تحقيق تقدم في تحرير التجارة الدولية في بعض المجالات، وقد ترتب على المفاوضات متعددة الأطراف التي تمت في إطار الجات، تخفيض في الضرائب الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة.

2- **التطور الصناعي في الدول النامية**: يصف (*Harris1993*) ما حققته الدول النامية من نمو في الفترة السابقة والحالية كأحد أهم الأسباب للعولمة، فقد ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة من 65-1988م من الناتج المحلى الإجمالي للعالم من 5٪ إلى 20٪ . ومن الناتج الصناعي العالمي من 10٪ إلى 23٪، وزاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلى الإجمالي في الدول النامية منخفضة الدخل من 27٪ عام 1965 إلى 24٪ عام 1988.

3- **ويعتبر** (*Qureshi1996*) **أن الدول النامية إحدى القوى الدافعة للعولمة**، حيث زاد نصيب (الصادرات والواردات) من الناتج المحلى الإجمالي للدول النامية.

---

55 - محمد صفوت قابل : مرجع سابق ، ص ص 17-18 .

4- **تكامل أسواق المال الدولية**: تعتبر الحركة الدولية لرأس المال مظهراً أساسياً من مظاهر التكامل المالي الدولي، كما أن صورة هذه الحركة ودرجاتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بغرض كفاءة الأسواق المالية الدولية، حيث تعد هذه الأسواق هي القناة التي تتدفق خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم.

- يعتبر (*Brune1995*) أن النمو الكبير في أداء بعض الأسواق في الدول النامية جعلها في بعض الأحيان أكثر جاذبية من الاقتصاديات المتقدمة وذلك للمستثمر الذي يرغب في تنويع محفظته المالية.

5- **زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر**: يوضح تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 1997 الصادر عن صندوق النقد الدولي مؤشرات زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر ، فابتداء من منتصف الثمانينات بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم في الزيادة.

6- **التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات**: ذكر (*osi,et al, 1989*.) أن التغيرات التكنولوجية أحد محركات العولمة، كذلك أكد على أهمية هذا العامل (*Ablerand Janelle,1991*) ودور التقدم التكنولوجي في المواصلات والاتصالات على تسارع عمليات العولمة[56]. "نتيجة إلغاء حواجز الوقت والمسافة بين البلاد".

7- **التكتلات الإقليمية**: منذ أواخر الخمسينات بدأت بوادر التكتل الإقليمي بظهور السوق الأوروبية المشتركة في *1969*، ثم تكتل جنوب شرق آسيا

56 - عمر صقر : العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، القاهرة، الدار الجامعية ، 2001 ، ص ص 9-15.

"*ASEAN*" في *1967*، ثم منتدى التعاون الآسيوي الباسيفيكى " *APEC*" في *1989* ، فالسوق الأمريكية الشمالية " *NAFTA*" في *1994*، فسوق "مير كوسور" الأمريكية الجنوبية في *1995*، وقد أخذت التكتلات الدولية شكل أسواق مشتركة شبه واحدة.

8- **التحالفات الإستراتيجية لشركات عملاقة**: لقد تحولت شركات كبيرة أنهكها التنافس من إستراتيجيات التنافس إلى إستراتيجيات التحالف، والهدف هو تقليل تكلفة التنافس والبحوث، والتطوير ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرات التنافسية للمتحالفين.

9- **الشركات العالمية متعددة الجنسيات وعابرة القارات**: هي شركات تنتشر عملياتها في *(MNCS) Multi-National Corporations*: أكثر من دولة في آن واحد، لكنها تخطط لها وتديرها إستراتيجياً ومركزياً من المركز الرئيسي في الدولة الأم، وقد أسهمت هذه الشركات بشكل جوهري ومنذ الستينات من القرن العشرين في النمو السريع للتجارة العالمية.

- الشركات العابرة *(TNCS) Corporations Translations*: في هذه الشركات تدير الشركة عملياتها في أكثر من دولة بنفس الوقت وتصنع قراراتها لا مركزياً بما يتناسب وطبيعة السوق المحلى الذي تدير عملياتها به فتحدد إستراتيجيات منفصلة أو خاصة لكل فرع من فروعها.

10- **معايير الجودة العالمية** *ISO 9000*: في عام *1987* وضعت المنظمة الدولية للمواصفات القياسية *ISO* ومقرها جنيف بسويسرا – مواصفات قياسية عالمية اتفقت دول المجموعة الأوربية بشكل خاص

والدول الصناعية الكبرى بشكل عام توحيدها لكافة المنتجات فيما عدا المنتجات الكهربائية والغذائية، والتي عنيت بمواصفاتها المنظمة الدولية الكهربائية الفنية (IEC)، والمنظمة الدولية لدستور الأغذية (CAC).

11- **الإدارة الإلكترونية**: وتقوم بالدرجة الأولى على تكنولوجيا المعلومات، تلك التكنولوجيا التي أفرزها تزاوج علوم الحاسبات مع علوم الاتصالات وهو ما أدى إلى إلغاء حواجز الوقت والمسافة بين البلاد أو الأسواق عبر العالم، فجعلته قرية عالمية واحدة أو عالماً بلا حدود.

12- **التجارة الإلكترونية**: تزاوجت الحاسبات والاتصالات فأنجبتا الإنترنت أي شبكة المعلومات العالمية، وتطورت بسرعة وسائل الاتصالات الإلكترونية لنقل الصوت والبيانات متضمنة البريد الإلكتروني، والفاكس، والإنترنت، وشبكات الاتصال التليفوني العالمية السريعة، أتاح ذلك خدمة أسواق أوسع وأكثر، وسمح للشركات أن تركز بعض عملياتها في منطقة معينة مع تقديم منتجاتها وخدماتها عبر فروع تختار مواقعها قرب عملائها أينما كانت مواقعهم ودولهم دون التقيد بمسافات أو حدود جغرافية أو زمنية.

أنواع العولمة :-

كان من الطبيعي عند الحديث عن أنواع العولمة أن نبدأ بالعولمة الاقتصادية، على أساس أن الاقتصاد يمثل حجر الزاوية والمحور الرئيسي لعملية العولمة، إلا أننا فضلنا البدء بالعولمة السياسية وذلك لعدة أسباب منها:

- ✓ أن السياسة بالنسبة لأية دولة بمثابة العقل للجسد، هو المتحكم في أعضاءه والمحدد لاتجاهاته حتى يصل في النهاية إلى الأمان.. فإذا صلح هذا

العقل صلح الجسد وصلحت الاتجاهات، وإذا فسد العقل، فسد كل شيء.

- ✓ نضف إلى ذلك ما تواجهه الحكومات العربية والإسلامية من تحديات خاصةٍ بعد أحداث إلحادي عشر من سبتمبر، وما صاحبها من تغير بل واختلال في النظرة للدول الغربية – تتطلب سياسات حكيمة راشدة قادرة على مواجهة كافة المعوقات.

إذن فالحكومات تواجه تحديات عظيمة أهمها على المستوى السياسي خاصة تلك المحاولات التي تهدف إلى التدخل في شئون دولها وإعادة هيكلتها، وإعادة تشكيل الإنسان بها بما يتوائم مع المستجدات التي تطرأ على الساحة الدولية.

العولمة السياسية :-

"الدولة في كل الأوقات والأماكن ليست كياناً موحداً، هي تظهر قوية ومتماسكة من الخارج، أما حين النظر إليها تجدها تيارات وأشخاص لهم آراء متباينة، ولهم مصالح مختلفة تجمعهم المصالح المرتبطة بالحكم، وإذا كان هذا صحيح بصفة عامة، فإنه يزداد في مراحل التحول.

والسؤال هو عندما نقرأ جيداً بعض أطروحات مفكري العولمة – نجد أنه كما توجد مواصفات للنظام الاقتصادي الذي يمكن أن ينخرط في هذا المجال، يوجد حديث يتردد على استحياء عن مواصفات النظام السياسي، وجميعنا يعلم أن النظم السياسية ليست سلعاً قابلة للتصدير، فكيف نقبل على المستوى النظري – أن شكلاً معيناً من أشكال النظم السياسية قابل للتطبيق وفوراً على كل نظم العالم.

وفى هذا الإطار.. توجد عشرات القضايا.. ما هو معنى السيادة في ظل هذا الوضع؟ ما هو معنى الحدود الدولية في ظل هذا الوضع؟.. ما هو تأثير حق التدخل الإنساني على دول العالم؟"[57] .

" إن العولمة السياسية تسعى إلى أن تجعل الدول وخاصة النامية منها تتبع النظام الرأسمالي الاقتصادي، والليبرالي سياسياً، وذلك من خلال ربط هذه التحولات بالمعونات، ومن خلال خلق طبقة من المستفيدين اقتصادياً من التعامل مع الدول الغربية، فتتكون طبقة تعتقد بهذه التوجهات وتعمل على تحقيقها، بالإضافة إلى تشجيع مؤسسات المجتمع المدني وخاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان "[58].

"إن أنصار العولمة يرون أننا نعيش في حقبة من الزمن تتصف بكونية الأشياء حيث يذوب الكيان الصغير في كيان أضخم، من ذلك أن تذوب الثقافة القومية والاقتصاد القومي في بوتقة أضخم هي الثقافة العالمية والاقتصاد العالمي – أو إن صح التعبير: الثقافة الأمريكية والاقتصاد الأمريكي – كما أنهم يروجون إلى مقولة أن زمن الدولة القومية قد انتهى، وأن السياسات القومية لم يعد لها دور بفعل قوى السوق العالمية التي باتت أكثر قوة في فرض مصالحها، فرأس المال متحرك وحر من أي روابط قومية وهو يستقر حيثما توجد فائدته، أما العمل فهو مستقر قومياً وجامد نسبياً وعليه أن يعدل آماله السياسية كي يواجه الضغوط الجديدة.

وهناك من الاقتصاديين مثل "*Reich Ohnae*" يرون أن الدولة القومية

57 - على الدين هلال : العولمة والعلوم السياسية ، القاهرة ، جامعة القاهرة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) – سلسلة محاضرات الموسم الثقافى (1) 98-1999 ، 2000 ، ص ص 52-57.

58 - محمد صفوت قابل : مرجع سابق ، ص 239 .

قد تحولت إلى سلطات محلية للنظام الكوني، وأنها لم يعد بمقدورها أن تؤثر بصورة مستقلة على مستوى النشاط الاقتصادي أو العمالة داخل حدودها، فذلك يتحدد بما تملية خيارات رأس المال العالمي، وبالتالي فإن وظيفة الدولة أصبحت مثل وظيفة البلديات داخل الدول.

إن العولمة المالية والتكنولوجية هي التعبير الاقتصادي عن الليبرالية السياسية فبمجرد انخراط الدولة في تيار العولمة الاقتصادية وانفتاح المجتمعات، ستؤدى نظم المحاكاة وتدفق المعلومات عن الثقافة الغربية إلى تقلص الاهتمام بالثقافات المحلية ، وقد يعتبرها البعض ميراثاً وسبباً للتخلف، كل ذلك سيؤدى مع الانبهار والإعلام إلى القناعة بالقيم وبالثقافة الغربية ومن ثم تحويل هذه القناعات إلى ممارسة "[59].

قد يكون هذا صحيحاً من الناحية النظرية، أما عند التطبيق سوف تبرز لنا العديد من المتناقضات، فكيف تكون وظيفة الدولة هي وظيفة البلديات المنفذة لسياسات عامة داخل الدول، وفى نفس الوقت تكون مشاركة في عملية العولمة – اللهم إذا كانت قولبة فقط – بغض النظر عن سيادتها وعن تطورها من عدمه.

ثم كيف تكون مقدرات الدول الاقتصادية في يد أقوى وأكبر وهى الدول الغربية ثم يكون عليها محاكاة سياستها الاقتصادية دون النظر إلى الفروق الهائلة بين الاقتصاديين، نضف إلى ذلك أن النظام الاجتماعي داخل كل دولة يفرض عليها نمطاً اقتصادياً معيناً، يتناسب مع المجتمع ومع مستوى معيشته.

59 - محمد صفوت قابل : مرجع سابق ، ص 239 .

- أما فيما يتعلق بالمحاكاة وأخذ المعلومات عن الثقافة الغربية وتقلص الاهتمام بالثقافات المحلية فإنها لن تحقق الهدف المرجو، فالثقافة والهوية الحضارية التي تختلف في عمقها من دولة إلى أخرى ليس من السهل اقتلاعها من الجذور، وحتى وإن تم ذلك فالدول ستكون في حاجة إلى فترة نقاهة تطول أو تقصر حسب عمق ثقافتها وهويتها الحضارية، والمقصود هنا أن إحلال ثقافة محل ثقافة موجودة أساساً سوف يؤدى إلى حالة من تغريب الإنسان، مما يخلق أجيال من المستفيدين (حسب سياسة المنح والمنع) وليس من المفيدين اقتصاديا.

وحسبنا دليل: "هناك ما يمكن تسميته بالعولمة التشريعية حيث تحاول القوى الكبرى وضع تشريعات تعالج بعض الظواهر في المجتمعات الأخرى من وجهة نظرها، وغالباً ما تكون هذه التشريعات في إطار المنح أو المنع حيث تمنح مزايا ومساعدات عندما تتبع دول اتجاها ترضى عنها، أو تمنع المعونات عن الحكومات التي ترى أنها لا تطبق ما ترى القوى الكبرى أنه صواب "[60].

العولمة الاقتصادية:-

على الرغم من أننا تحدثنا عن أثر العولمة على السياسية كأول الآثار المترتبة عن العولمة، إلا أن الاقتصاد بما يمثله من أهمية كبيرة وخطيرة على العالم تضفي أهمية على أثر العولمة على الاقتصاد. وما يعنينا في دراسة هذا الأمر أثر العولمة على الاقتصاد العربي.

"وبادئ ذي بدء علينا أن نلقي الضوء على عولمة الاقتصاد ففي العقود الأخيرة بدأ يحصل تغير جوهري في طبيعة في طبيعة العلاقات الاقتصادية

60 - محمد صقوت قابل : مرجع سابق ، ص 240 .

جعلنا ننتقل من مجرد علاقات اقتصادية دولية إلى اقتصاد عالمي. ترتب عليه مجموعة من التغيرات التي بدأت تغير من دور الدولة. رغم كل هذا فنحن نعيش وضعاً انتقالياً تجتمع فيه العناصر الجديدة مع بقايا العناصر القديمة التي هي فكرة الدولة وفكرة سيادتها وفكرة الاستقلال الوطني، ونحن في وضع يسود فيه تردد إلى حد كبير. ورغم ذلك فإن هناك مجالين على الأقل بدأت الدولة فيهما سلطتها وأولهما مجال تنظيم التجارة. الاتفاقية الجديدة الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية، وجولة أرجواي هي في الواقع تكاد تكون ساحة دول حرة في أن تنضم إليها أولاً تنضم إليها، لكن إذا لم تنضم إليها تكاد تكون خرجت عن العالم وأصبحت لا حقوق لها!. وبذلك فإن الانضمام للاتفاقية في حقيقة الأمر يكاد يكون قهرياً".

"ويأتي إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO) لفرض أحكام وترتيبات تم التفاوض عليها في جولة أورجواي لإرساء قواعد النظام التجاري الدولي بعد أن فشل مؤتمر هافانا لعام 1947م في إنشاء المنظمة الدولية التجارة (ITO) وتم التفاوض كبديل عنها لما عرف بالجات أي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وقد كانت جولة أورجواي أشمل الجولات أبعدها أثراً وأكثرها طموحاً من المفاوضات التي جرت منذ نفاذ مفعول الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات). وقد تطورت لتصبح أكثر الجولات طموحاً من حيث العمق والنطاق حيث تمثل اتفاقياتها التي بلغ عددها 28 اتفاقية إطاراً قانونياً شاملاً من القواعد التي تهدف إلى تحرير التجارة وتدعيم نظام التجارة المتعدد الأطراف. فقد زادت الجولة: من تحرير التجارة. حيث عملت على تحسين قواعد نظام التجارة المتعدد الأطراف بما في ذلك تدعيم آلية تسوية المنازعات.

كما توصلت إلى اتفاقيات في قطاعات جديدة مثل التجارة في الخدمات، وإدماج المنسوجات والزراعة في النظام بطريقة شاملة لأول مرة. إلا أنها لم تشمل عدداً من السلع الإستراتيجية مثل البترول وتجارة السلاح.

أيضاً توصلت إلى اتفاقات في مجالات جديدة مثل حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (*TRIPS*) وإجراءات الاستثمارات المتصلة بالتجارة (*TRIMS*).

خلاصة القول: أن جولة كانت حصيلتها مجموعة معقدة جداً من الاتفاقيات والقرارات والإعلانات ومذكرات التفاهم، وهي ذات طبيعة قانونية مختلفة عن الجات، لأن لها أغراضاً وأهدافاً مختلفة، ويتم تنفيذها من خلال وسائل متنوعة"[61].

وتجدر بنا الإشارة إلى اتفاقية الجات *General Agreement on Trade 8 Tariffs* والتي جاءت لتحل محل منظمة التجارة الدولية (*ITO*) باعتبارها تعاقداً متعدد الأطراف ينشئ قواعد السلوك في مجال التجارة الدولية. وعلى ذلك قامت الاتفاقية لوضع أسس لنظام التجارة الدولي – الذي تميز بالميل الشديد نحو الحماية في ذلك الوقت – على أسس جديدة تضمنت شرط "الدولة الأولي بالرعاية"، "مبادئ الحرية التجارية والمنافسة وعدم التمييز في المعاملة واعتبار التعريفة الجمركية وحدها هي الوسيلة المقبولة للحماية. ولقد ركزت الإتفاقية على أن تحرير التجارة الدولية من القيود يتعين أن يتم خلال المفاوضات والتشاور بين الأطراف المعنية.

61- زينب إبراهيم: عولمة الشمال وتهميش الجنوب، مجلة الأهرام الاقتصادي، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ع1514 في يناير 1998، ص ص 6-7.

وترجع بداية ظهورها ونشأتها إلى التفاف مندوبو 23 دولة غنية في جنيف عام 1947 وسرعتهم في إجراء مفاوضات جانبين بعيداً عن المفاوضات التي كانت تجري في شأن ميثاق هافانا وأسفرت هذه المفاوضات الجانبية عن مولد هذه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) في 1948/1/1م.

ويمكن أن نعرفها في عجالة على أنها:

- إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقاً للقواعد والأحكام المتفق عليها.
- بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.
- إطار الإشراف على تجارة السلع في العالم (باستثناء البترول) والمقدرة بنحو 90٪ من جملة التجارة العالمية.

أهداف الجات يمكن أن نجملها في الآتي:

1- رفع مستوي المعيشة للدول الأعضاء.
2- السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء.
3- تنشيط الطلب الفعال.
4- رفع مستوي الدخل القومي الحقيقي.
5- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
6- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
7- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.
8- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
9- إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

إلا أن أهم ما يميز اتفاقية الجات أنها وضعت من خلال مادتها السادسة

(والتي وضعت عام 1979 بعد جولة طوكيو وتم إقرار تنفيذها في جولة أورجواي في ديسمبر 1993) والخاصة بالإغراق وتعريفه بأنه "الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها إلى بلد آخر أو تقل عن تكاليف إنتاجها".

أيضاً أشارت الاتفاقية إلى إجراءات إثبات الإغراق وحل المنازعات كالتالي:

1- يتعين على الدول المتضررة والتي تدعي وجود حالة الإغراق لأسواقها من قبل دولة أو دول ما أقامه الدليل على ذلك وفقاً لنصوص اتفاقية الجات – إثبات أن هذا الإغراق سوف يتسبب في إحداث أضرار في بعض أو كل الصناعات الوطنية.

2- تقوم الجهات المسئولة في المنظمة العالمية للتجارة بإجراء التحقيقات في مدة أقصاها عام واحد.

3- خلال مراحل التحقيق يلتزم طرفاً النزاع بتقديم أدلة الإثبات أو النفي على وقائع النزاع.

4- إذا انتهي التحقيق بصحة الإغراق وأضراره يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة في شكل فرض حصص أو رسوم جمركية... الخ.

5- أجازت الإتفاقية في حالة الشك في أسعار إحدى السلع محل النزاع، أن يتم فرض ضريبة إضافية عليها لمدة ستة شهور"[62].

وقد مرت الاتفاقية بعدة تعديلات حدثت خلال جولات عدة منها طوكيو والتي حدد فيها معني الإغراق وكيفية مواجهته، وأيضاً جولة أورجواي التي أتت ببعض المفاهيم الجديد.

62- سمير محمد عبد العزيز: التجارة العالمية بين جان 94 ومنظمة التجارة العالمية، الاسكندرية، مكتبة الإشعاع الفني، 2001، ص ص 13-19.

الشركات والمؤسسات العربية:

في ظل العولمة الاقتصادية: "تأسست معظم الشركات والمؤسسات القائمة بعد نيل الأقطار العربية استقلالها في أوقات مختلفة وتحت ظروف سياسية واقتصادية متباينة. وكانت الفكرة من وراء إنشائها تدور حول بناء القدرة الاقتصادية الفطرية لإنتاج السلع والخدمة اللازمة للسوق المحلي أولاً وقبل كل شيء. لذلك اتجهت السياسة الاقتصادية في جميع الأقطار العربية إلى جعل الإنتاج الوطني يحل محل الاستيراد، وذلك عن طريق الاعتماد على وسائل الحماية الجمركية وغيرها وليس بفضل المنافسة الاقتصادية المعتمدة على كفاءة الإنتاج والجودة. وحيث أن الفكر الاقتصادي السائد خلال العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية كان يعتمد مبدأ حماية الصناعات الفنية فقد تبنت الدول النامية سياسة التنمية المعتمدة على زيادة الطلب في أسواقها القطرية، الأمر الذي أدي إلى زيادة دور الدولة كعامل رئيسي في الشئون الاقتصادية الخاصة والعامة على حد سواء.

ولهذا نشأت حركات وتوجهات سياسية بين بعض الفئات النشطة في أغلب الأقطار العربية تدعو إلى هيمنة القطاع العام في الاقتصاد القطري عن طريق إنشاء الشركات والمؤسسات العامة وتأميم ما يوجد منها في القطاع الخاص. وقد تطورت الأمور السياسية والشئون الاقتصادية في كل الأقطار العربية التي قامت فيها تحولات سياسية. وبالتركيز على قطاع الشركات والمؤسسات الاقتصادية والظروف التي أحاطت بها منذ الخمسينات وحتى الآن يمكننا على هذا الأساس أن نلخص هذه الظروف في التقاط التالية:

1- الإطار القطري الضيق الذي نشأت فيه معظم هذه الشركات والمؤسسات.

2- تحول الكثير من الشركات الخاصة إلى ملكية الدولة أثناء فترة التأميم التي جاءت مع استيلاء الحركات السياسية الانقلابية على السلطة في العديد من الأقطار العربية.

3- زيادة اعتماد الحماية الوطنية والدعم الحكومي بشتى الوسائل.

4- اعتبار الشركات والمؤسسات الاقتصادية مجرد أداة لتنفيذ قرارات الحكومة في مجالات الإنتاج وتشغيل اليد العاملة والأجور وتسعير السلع والخدمات.

5- انحصار السوق المحلية في حدودها القطرية الضيقة وعدم التوسع في الأسواق الإقليمية بسبب أنماط إنتاجية متشابهة وغير متخصصة.

وكان من الطبيعي أن ينحصر نشاط الشركات والمؤسسات الاقتصادية العربية في الإطار الضيق المعتمد على الحماية والدعم مقابل تنفيذ قرارات الحكومة فيما تراه مناسباً لخدمة أغراضها ومصالحها الآتية بغض النظر عن اعتبارات الكلفة والكفاءة أو الإدارة السليمة القادرة على الإبداع والمنافسة الاقتصادية – وقد ساهمت طفرة أسعار النفط في مطلع السبعينات في استمرار هذا الوضع الغير طبيعي طويلاً.

وبنظرة سريعة على الهيكل العالمي السياسي الاقتصادي، تبين لنا وضع الأقطار العربية الحساس والمعتمد في نفس الوقت بالنسبة لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية. ففي الوقت الذي تعاني فيه اغلب الدول العربية من مصاعب العجز المالي الداخلي والخارجي وعبء خدمة الدين والبطالة المتزايدة مع النمو السكاني وانتشار الفقر فهي مطالبة بشدة بل ومجبرة على التكيف مع التطورات العالمية الجديدة بما فيها من حدة التنافس الإقليمي

والدولي. الأمر الذي يتطلب تحولات جذرية في هيكل الاقتصاد المحلي في كل البلاد العربية، ولكي يحصل مثل هذا التحول لابد من تنفيذ إصلاحات أساسية تهدف إلى عودة الدولة إلى دورها الأساسي في توجيه الاقتصاد الكلي، ومتابعة وتقييم الأداء والتأكد من سلامة قواعد المنافسة والحيلولة دون الاحتكار واستغلال المستهلك.

كما يقع على كاهل الدولة بصورة دائمة دعم وتشجيع البحث العلمي والتطور التكنولوجي بالإضافة طبعاً إلى مسئوليتها في مجالات التعليم الأساسي والصحة العامة والمحافظة على الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي. وتستطيع الدولة أن تعتمد على القطاع الخاص للقيام بدوره الفاعل في مجالات الإنتاج وتقديم الخدمات اللازمة لجعل الاقتصاد القومي يتكيف مع الوضع الدولي الجديد. ويتطلب مثل هذا التحول الإستراتيجي تحديداً واضحاً لمهام القطاع الخاص وواجبات الدولة، ومؤسساتها العامة بهدف تحقيق التكامل والتعاون بين الجانبين (العام والخاص).

كما أن للمجتمع دوره الحيوي في دعم المشاركة الشعبية في التطور السياسي والتنمية الاجتماعية وانتشار الوعي بالمسئولية الفردية تجاه المجتمع – فهل الأقطار العربية على استعداد تام للعولمة وما تفرضه من سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية..

إن أهم تحد يواجه البلاد العربية ومؤسساتها الاقتصادية يكمن في كيفية التعامل مع الآثار الرئيسية للعولمة وخاصة في المجالات التالية:

1- تحرير التجارة العالمية من القيود غير الجمركية وتخفيف حواجز الحماية الجمركية بما في ذلك السلع الزراعية.

2- شمول قطاع الخدمات في إطار تحرير التجارة العالمية.
3- حركة تحرير التدفقات المالية عبر الحدود السياسية وتأثيرها على الادخار والاستثمار الوطني.
4- حركة التكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة المتزايدة شمال وشرق وغرب البلاد العربية.
5- انتشار وسرعة تدفق المعلومات العلمية والاقتصادية والسياسية والثقافية الصادرة عن مراكز القوة العالمية.
6- ازدياد الوعي السياسي والاجتماعي بين الشعوب وأثر ذلك على هيكل السياسات المحلية والتطورات الإقليمية.
7- تأثير العولمة على مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك"[63].

والسؤال هنا: هل العالم العربي مستعد لهذا التحدي؟.

- **الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة:**

إن العولمة وما بها من إيجابيات وسلبيات ليست قضية في حد ذاتها قابلة للمناقشة، فسياسة العولمة اتجاه عالمي مفروض على الجميع، مناقشته أو محاولة منعه ليس من الحكمة، فالقضية هي: هل نحن مستعدون لها؟

هذه هي القضية التي يجب أن نتناولها بالمناقشة والبحث والعمل المثمر عن طريق التعاون فيما بين الدول العربية. أن يكون هناك تكاملاً في كافة المجالات وأهمها المجال الاقتصادي، أساس العولمة. عن طريق تفعيل السوق العربية المشتركة، وعمل الاتفاقيات التي تعود على الوطن العربي بالفائدة.

63- على احمد عتيقة: وضع الشركات والمؤسسات العربية في ظل العولمة الاقتصادية: أين التحدي والاستجابة (عولمة الاقتصاد والإدارة العربية) – ندوات - ، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1997، ص ص 191-193، 197-198.

فهل نحن نملك القدرة على المواجهة؟ أم سنكون عجينة لينة أو معدن مصهور قابل للتشكيل والقولبة؟.

.. إن العولمة بمداخلها الآتية:

- المدخل الاقتصادي.
- المدخل السياسي.
- المدخل الثقافي.
- المدخل الاجتماعي.
- المدخل الإنساني.
- المدخل التسويقي.
- المدخل القانوني والتشريعي.
- المدخل الإجرائي التنظيمي والإداري.

تضفي مزيداً من المزايا على الاقتصاد الوطني، تشكل في الواقع مجموعة من المنافع المادية والمعنوية ذات الأثر المتشابك، والذي يعمل على تحقيق ما يلي:

1- زيادة مجالات التنميط في مكونات وأجزاء الإنتاج ليصبح أساس منع الاحتكار ومجال أوسع للتنافس بين الفرقاء حتى داخل المنتجات الواحدة والمماثلة.

2- زيادة مجالات التزامن والتوافق والتوفيق الذي يعمل على تحقيق كل من العرض المتزامن في ذات الوقت، وكذلك الإتاحة الفورية للمنتجات (سلع/ خدمات/ أفكار) على كافة المستويات والأصعدة.

3- زيادة درجات الدقة، والانضباط، والالتزام بالمقاييس الارتقائية، وجعلها عقيدة عمل يقينية ملزمة لكافة العاملين أياً كان مجال عملهم، وأياً كان تخصصهم.

4- زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل على نحو يكفل إيجاد وتخليق مزايا تنافسية، والاستفادة القصوى منها بالشكل الذي يعود بعائد

ومردود مناسب بعد استخدامها، ويستفيد من ذلك الجميع (المنتج/ الموزع/ المستهلك/ الحكومات).

5- تطوير البنية الإدارية للمشروعات لتصبح فوق قومية *Super National* أي على مستوي يشمل العالم كله، سواء بتواجده فيه، أو باهتمامه به.

إن هذه المزايا وغيرها في الواقع تبني ذاتها على قيمة وقيم العولمة والتي تمثل منظومة إنسانية متكاملة تسعي إلى انتظام العالم في كيان كوني غير مسبوق، كيان يسمح بالتفاعل داخلة، ويسمح بزيادة توحيد العالم ليصبح أكثر ترتيباً وانتظاماً ويمكننا أن نذهب إلى القول أن هناك حزمة جديدة من المزايا والمنافع التي تحققها العولمة، والتي ويمكن تحديد أهم عناصر مفرداتها فيما يلي:

1- تعظيم بناء المعنويات غير المادية التي تشكل ضمير الفرد ووجدانه وعواطفه، وإشعاره بذلك بذاته وكينونته وبقيمته كإنسان له كل الحقوق التي لكل البشر، وعليه ذات الواجبات التي هي على كل البشر، ومن ثم وعي الأفراد بقيمتهم وبحقوقهم ومطالبتهم بها، وبما يؤدي إلى تحقيق الكرامة الإنسانية، والعزة والاعتزاز الذي يكفل الانشراح والإقبال على الحياة والتمسك بها، ومن ثم مقاومة أي اكتئاب أو إحباط يتسرب إليه.

2- زيادة الارتباط ما بين التكنولوجيا والفرد، وجعل التكنولوجيا أكثر إنسانية، وتعميق الإحساس بالإنسان باعتباره مبتكر التكنولوجيا، والمستخدم الرئيسي لها، وتسخيرها لخدمته ورفاهيته، وبالشكل الذي يؤدي إلى تقليل عنصري الوقت والجهد العضلي والذهني الذي يبذله في سبيل الحصول على ما يحتاج إليه.

3- تغيير نظرة المجتمعات والأفراد لعنصر الزمن، ولقيمة الوقت، حيث لم يعد الزمن أو الوقت مجرد زمناً أو وقتاً واحداً خالصاً، بل أصبح هذا الزمن والوقت مورد من موارد الحياة. وهو باعتباره مورداً فله استخدامات بديلة عديدة، ومن ثم فقد أصبح الزمن أزمنة متعددة يتم تنمية الإحساس بها، واستثمارها بشكل رئيسي كبير. إن الميزة الرئيسية للعولمة، هي تنمية الإحساس بالوقت، وبأهمية الزمن، وبخطورة وضرورة عملية استثماره، وإن العالم أصبح حقيقة وحدة واحدة، لا يفصل بين وقائعها سوي تعاقب الليل والنهار، وسوي مرور الزمن واختلاف المواقيت، ومن ثم فإن الزمن سيصبح الحاكم والمتحكم في نظام تشغيل المشروعات، وفي نظام عمل الأفراد.

4- تنمية الإحساس بالتواصل والارتباط ما بين كافة البشر، وما بين كافة الأماكن، وبما يعمق ويزيد من التواصل السكاني، واندماج الأفراد في بعضهم البعض، وأحدثت تقارباً وتزاوجاً وتفاعلاً بينهم، ومن ثم تذوب بالتدريج أوجه الاختلاف القائمة بينهم، ويتحول إلى مجالات تكامل واتفاق، وبالتالي اندماجاً في منظومات ونظم القيم الفكرية، وفي الوقت ذاته تبدأ منظومة جديدة في التبلور والظهور تكون وليدة قيم العولمة.

5- ظهور مبدأ التعددية، وتطبيقه في كافة الأنشطة والمجالات سواء في مجالات الإنتاج (للسلع/ والخدمات/ والأفكار)، والتسويق (المنافذ/ والمراكز/ والوكالات/ والامتيازات التوزيعية/ ....) والتمويل (أشكال التمويل، ومؤسسات التمويل، وطرق التمويل، وأساليب التمويل..)، وتنمية

الكوادر البشرية (التدريب عن بعد، والتدريب بالممارسة، والتدريب في مكان العمل)، ومن خلال التعددية المنهجية، ومن خلال تنوع الأساليب، واختلاف المناهج العلمية والعملية تقوم المؤسسات والمشروعات باختيار الأفضل منها، وما يناسبها ويتوافق مع ظروفها واحتياجاتها، وبما يؤدي إلى ما يلي:

- اختصار الزمن في الوصول إلى الأهداف المطلوبة.
- انخفاض التكاليف للوصول إلى الإنجاز المطلوب.
- زيادة القدرة على الارتقاء بالمواصفات والجودة، وبالتالي الوصول إلى أفضل المزايا التنافسية الارتقائية.

6- زيادة الاهتمام بالأنشطة الإبداعية للإنسان في مختلف مجالات الحياة، وبصفة خاصة المجالات الفكرية، والتي تقود في حركتها واتجاهاتها المجالات الأخرى، وبشكل يدعم إنتاج الرؤى المستقبلية التي تتطور لتنظيم عمل المشروعات والشركات في عصر العولمة، وكذلك الأفراد في كافة مناطق العالم، وبذلك تصبح الرؤية المتعولمة مسيطرة على تداول وتدفق وتوزيع، وممارسة الأنشطة الإنسانية المختلفة، وبالشكل الذي يؤدى إلى توليد واختراع، وابتكار ما هو غير مألوف، وما هو غير معتاد. وما هو أكثر إشباعاً وإمتاعاً ومن ثم فإن مزايا العولمة يتولد عنها مزايا جديدة محورها ما يلي:

- تحول المجتمعات إلى مجتمعات المعلومات ومجمعات الفكر، وحضارة الرأي الراجح للسيطرة الكاملة الاختيارية بالتعقل والعقلانية.
- تزايد الاهتمام بالبحوث والتطوير، وتنامي المعرفة، وبناء إطار مؤسساتي قادر ذاتياً على التطور المنهجي لتسيد العملية الأخلاقية.

لقد أدت العولمة إلى تحول الصراع الدولي، إلى صراع على المعرفة: سواء من حيث إنتاجية وإنتاج المعرفة، أو حيازة المعرفة، أو تداولها، ومن ثم فإن الوصول إلى البيانات، وتخليق المعلومات لم يعد كافياً في هذا العصر، بل يتعين الامتداد إلى ما هو أعمق وأفضل وأكثر شمولاً وتأثيراً وأثراً وهو تكامل المعرفة، وقد أدي هذا إلى توليد العديد من المزايا والمكاسب الناشئة عن العولمة، وعن عمليات التعولم من بينها ما يلي:

1- ظهور مصطلح الموارد الذهنية لتعبر عن نوعية بالغة الخصوصية من الموارد البشرية، أي موارد أصحاب العقول المفكرة والمبدعة، وبدء استخدام هذا المورد بشكل مستقل وباعتباره أكثر الموارد قيمة وأهمية، وباعتباره مورداً نادراً قائماً على النخبة القادرة على تحويل المكونات والعناصر والأجزاء إلى كل متكامل ومتوافق ومتفاعل. ومن ثم فإن تجسيد العقلانية، وتفعيل الذات المبدعة، وبما يعمل على تعظيم قيمة الإنسان، وبما يعنيه ذلك من أنه العنصر الفاعل من عناصر الإنتاج، والذي ربما أصبح يحتاج إلى تأكيد اقتصاديات استخدامه وتوظيفه.

2- ظهور رأس المال الثقافي، أو ما يمكن أن يطلق عليه الموارد الثقافية، والتي من خلالها لا تنتج فقط الثقافية، ولكن أيضاً تتداول، وتنتشر وتزداد بشكل ملموس ومحسوس، ويصبح رأس المال الثقافي، يمتلك ذلك البعد الدلالي الذي يقدم الإطار والنموذج الجماعي، والقادر على التفاعل مع حداثة تجاوز الكثيرين مرحلتها إلى ما بعدها، ووضع مفكريهم ومنظريهم نظريات الطريق الثالث، ومن ثم احتاج الأمر إلى وعي جديد، وإلى ثقافة جديدة كاملة. لقد أصبح رأس المال الثقافي بحكم الاتساع المفرط للعولمة قادراً على صنع وعي ممتد دون توقف، ومن ثم يتحول إلى طاقة تنوير

متحررة فتشكل "الضمير الكبير"، معه وبه وفيه تتشكل وتتحد القوة والقدرة السائدة للجماعات البشرية واتجاهاتها العلمية.

3- تناقص الفترة الزمنية ما بين تحويل الاكتشاف العلمي أو الفكرة الثقافية، أو الإبداع الذهني من مجرد اكتشاف إلى منتج مطروح للتداول والتعامل عليه، والحصول على مردودات وعائد سريع منه، وبأرباح غير مسبوقة، وبمعدلات إنتاج وتسويق وتمويل وموارد بشرية غير مسبوقة، ووفق آخر تقنيات، وأحداث أساليب.

4- ظهور هوية جديدة، وشخصية ينتمي إليها الفرد بشكل جديد، تستوعب جميع البشر، ليس فقط بحكم كونهم أنهم إنسانيون، ولكن وهو الأهم بحكم كونهم يتجهون إلى مصير واحد، ومن ثم فإذا اختلفت الجذور، وتباينت النشأة، فإن الجميع ينتظمون في هوية واحدة، تتسع دوائرها يوماً بعد يوم حتى تشمل الجميع، وهي في الوقت ذاته تتيح الاحتفاظ بما هو خاص جزئي في إطار ما هو عام وشامل.

5- إعادة اكتشاف الذات، ليس من خلال التأصيل والجذور، ولكن من خلال الثمار والنهايات وهو مدخل منظوماتي متعدد الجوانب والأبعاد، يرتكز على الرؤية الحضارية المستقبلية للبشرية، وهي رؤية ليست قائمة على الذوبان والانفراط، بقدر ما هي قائمة على التفاعل والتداخل والتشابك، أي على المعايشة والاستمرار والامتزاج – بما يتناسب مع الجذور والأصول وإلا سيطول الوقت حتى يتحقق اكتشاف الذات، وقد لا يتحقق.

إن العولمة بذلك لا تتم بشكل عشوائي، وإنما تتم بشكل مخطط ودقيق،

فقدرة العولمة على خلق الأوضاع وصنع التوازنات وإدارة عمليات التكيف، سواء بما تتطلبه من تخطيط وتنظيم وتوجيه ومتابعة لكافة حالات التعولم، يجعل للعولمة مزايا أخرى أهمها:

1- إن العولمة منتجة، أي قادرة على إنتاج ما يكفي لإشباع حاجات الإنسان من هوية وشخصية وكيان إنساني متفاعل ومتكامل يصون له كرامته، ويحمي له حقوقه، ويصد عنه أي اعتداء، ويرفع عنه أي ظلم، وهذا الإنتاج بطبيعة ممتد الأثر، وممتد التأثير، ومن ثم فإن الصياغة الابتكارية لمنتجات العولمة سوف تضع نهاية لعبء هائل من المعاناة ومن الكراهية ومن الخوف الذي رسخت تحته البشرية لقرون عديدة.

2- إن العولمة تقيم حضارة جديدة لها سماتها الخاصة التي تتصف بكونها شديدة العمومية وأنها حضارة تراكمية، وأن هذا التراكم هو نتاج لكافة الحضارات السابقة، وهي حضارة في مجموعها العام تفاعلية، تنشئ أوضاعاً إنسانية جديدة، وهي أوضاع لا تقوم على التكرار أو الاستنساخ أو التماثل، بل تقوم على الابتكار وعلى التطوير والتحسين، ومن ثم فإنها ترفض أن يكون هناك فجوات بين المجتمعات، وترفض أن يكون هناك أي اختلالات بين هذه المجتمعات، ومن ثم فإن العمومية التي توجدها العولمة سوف تعالج الفوارق والإختلالات الشاسعة. وتوجد مستقبلاً جديداً للبشرية.

3- إن العولمة تزيد من ارتباط الإنسان بالعالم، ومن ثم فإنها تدفع الإنسان إلى الخروج عن الارتباط بفكرة "المكان"، وبفكرة "التوطن"، ويصبح مرتبطاً فقط بفكرة "العالم"، ومن ثم نخرج من ضيق نطاق "الوطن" إلى آفاق "العالم"، ومن ثم فإن البشرية الإنسانية تملك بذلك إطاراً أوسع مدي،

وحرية أكثر رحابة، ومجالاً يسمح بقدر أكبر من الحركة ومن الفعل ومن النمو الفاعل، وبالتالي تحقيق إنجاز يفوق بكثير ما أمكن للبشرية متفرقة تحقيقه خلال القرون الماضية.

4- إن العولمة بذلك تخلق مرجعية مختلفة عن كافة المرجعيات السابقة، مرجعية حركية قائمة على تفعيل الزمن أكثر من تفعيل التاريخ، ويصبح المستقبل بأبعاده وامتداده مجال التطور المرجعي الذي يحرص على الاستمرارية وتواصل الأحداث، وصناعتها من خلال الاستحداث، ومن ثم ترتبط المرجعية الجديدة بخلق بيئة مواتية لتأمين حركة العولمة، ولتأمين عملية التعولم. إن هذه المرجعية في كافة صورها تثبت أن البشرية قد نضجت، ومن ثم فلا مجال للوصاية الفكرية، ولا الوصاية السياسية، أو الوصاية بكافة أشكالها وأنواعها، وأن مستقبل الإنسان لا يجب أن تهدده الحروب، ولا يمكن أن يسمح للنزاعات أن تعيق حركة مسيرته لتحقيق الازدهار.

5- إن العولمة تتيح خيارات وفرص ومجالات نشاط أكثر اتساعاً وأفضل، وفي الوقت ذاته لا تقتصر هذه الفرص والمجالات على فئة بذاتها، بل إنها لا تستطيع أن تحققها أو تخلقها إلا إذا تضافرت فيها جهود كيانات عالمية عدة، وإلا يكون الوطن هو العالم ككل – فهل من السهل علينا تقبل ذلك؟ خاصة وأن مفاهيم العالم الجديد وتقاليده وقيمه لن تكون مستحدثة، بل مستنسخة من مفاهيم وتقاليد وقيم من يحكم العالم بقوته وبغناه وبتقدمه العلمي والتكنولوجي.

هل نحن على استعداد أن نؤمن بأن لنا مكاناً وسط العولمة والعالم الجديد والذي يديره من يعادي الإسلام والمسلمين؟

وهل نحن على استعداد فعلي أن نصدق أن الدولة الكبرى سوف تمتنع عن الحروب مصادقاً لإحدى مميزات العولمة؟!

أسئلة كثيرة يجب على كل عربي أن يطرحها على نفسه قبل أن يتفاءل ويهلل للعولمة بما تحمله من وعود براقة أشبه بكرات الثلج اللامعة قبل أن ترتطم بالصخور الصلبة وتتفتت وتتلاشى كأن لم تكن.

العولمة الثقافية:

الثقافة هي مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات والتي تمثل هوية المجتمع وتراثه، وما تفرزه من قيم وأعراف وتقاليد. وهي ذات صلة وثيقة بنوعية الإنسان وسلوكه، وثقافة الإنسان تسهم في تكوين شخصيته.

ومن الملاحظ أن فكرة العولمة تركز على الجانبين الاقتصادي والسياسي وإغفال الجانب الثقافي الذي لا يقل أهمية على هذين الجانبين بسبب القرية الكونية الواحدة التي صار سكان عالمنا يعيشون فيها دون حدود أو حواجز. ونحن نستطيع أن نقول أن أحد أهداف العولمة الاقتصادية هو إزالة الحواجز تحت شعار السوق الواحدة الحرة في ذات الوقت فإننا نستطيع القول أن الأهمية ألكبري لقضية العولمة الثقافية تكمن في أن حدود وحواجز هذا الجانب قد تم إزالة معظمها – إن لم يكن كلها – الأمر الذي يزيد من خطورتها ويحفز على ضرورة الإسراع في الانتباه إليها.

ولعل أهم العوامل التي تضاعف من الخطورة هو الارتباط الوثيق بين جانبي العولمة الاقتصادي والثقافي ذلك الارتباط الخطير الذي يعني أن من يملك مقومات وتكلفة عناصر الإتقان هو الجانب الذي يستطيع أن يفرض ثقافته على الجانب الآخر الذي ربما يؤدي به إلى العجز حتى من وقاية نفسه من تأثيرات هذه إذا تعاونت وتشاركت فيها جهود العديد من المبدعين

والمبتكرين، ومن ثم فإن تعددية مجالات التقدم، وتعددية نسق القيم، وتعددية أساليب الإنتاج سوف تتلاشى فواصلها، وتذوب حدودها، وتصبح كلها تياراً واحداً يشمل الجميع، ومن هنا فإن تفاعلية العولمة سوف تجعل من الإنسانية العالمية هوية شخصية تضم جميع البشر، في كل أنحاء العالم، ويصبح هذا كله واقعاً معاشاً ليس فقط في الحاضر، ولكن بامتداداته القصوى في المستقبل.

لقد عنيت العولمة واهتمت بإقامة الجسور الواصلة بين البشر، وإزالة الحواجز والعقبات التي كانت تحول دون تفاعلهم، واهتمت بوضع كافة المعابر من أجل التواصل البشري، وصنع آليات تضيف كل لحظة جديداً في قوة الدفع، فالعولمة مشروع ضخم في ذاته يحتاج إلى جهد كبير ومشاركة واسعة ومميزة من جانب التنمية المستنيرة، وهي في الوقت ذاته تمثل تحدياً نحو تفعيل الذات وتنمية القدرة، وأن يأخذ ذلك شكل الاستمرار وبمرور الزمن، وهو ما يتطلب من أن نواجه هذا التحدي بشكل رئيسي"[64].

وعلى الرغم من أن طبيعة البحث العلمي تفرض علينا مناقشة المميزات السابقة للعولمة، إلا أننا وكما ذكرنا سابقاً لسنا بصدد الحديث عن العولمة كقضية رغم أهميتها وذلك بسبب أنها اتجاه مجبر العالم العربي على السير فيه، وإنما بصدد مناقشة استعدادنا نحن لهذا الاتجاه.

إن المميزات التي ذكرناها عبارة عن جمل إنشائية جميلة تشبه المدينة الأفلاطونية الفاضلة، ويمكننا أن نضيف إليها مميزات أخرى، وأيضاً من الممكن أن نذكر سلبياتها وعيوبها بل وعدم التفاؤل. فالأمر ما هو إلا وعود براقة وسطور من نور سوف تتضح قيمتها ويتبين صدقها على أرض الواقع..

64- محسن احمد الخضيري: مرجع سابق، 214-220.

وحسبنا دليل ما ذكرناه من مميزات بعضها لا يتفق مع الشكل العالمي الجديد، وهيمته الرأسمالية على الاقتصاد العالمي رغم فشلها الذر يع في بعض دولنا العربية حيث أنتج لنا طبقة من الاستغلاليين.

إن اخطر ما في هذه المميزات تلك التي تحدثت عن الوطن وكيفية تحوله إلى عالم – أي الثقافة. ومن هنا فإن من حق البعض ألا يتفاءل كثيراً بحلول عصر العولمة الثقافية التي قد تتحول تدريجياً إلى فرض عالمي لثقافة الغني مع محو تدريجي لثقافة الفقير واستبدالها بما لا تتناسب أو تنسجم مع مكوناته وأصوله الثقافية والحضارية، مما يثقل من كاهل هذه الظاهرة على الفقير الذي يجب عليه أن يركز مجهوداته في اتجاهات عدة أولها محاولة إزالة فقرة مع محاولة الحفاظ على ثقافته وهويته ثم وقاية نفسه من مؤثرات الثقافة الأخرى التي قد تسهم سلباً في محاولة إزالة فقره. إذن فالأمر كما يبدو ليس بالسهولة التي نتصورها لاشتماله على العديد من القضايا والحواجز الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتشابكة والتي تجبر معظم الدول والأمم الفقيرة والنامية أن تسارع بحلها وتخطيها قبل فوات الأوان، خاصة إذا ما سلمنا برأي الذين يرون في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وحقوق الملكية الفكرية وغيرها ميزة للغني قبل الفقير بل وربما على حسابه ليزداد فقراً.

وفي الحقيقة فإننا يمكن أن نقول أننا مازلنا نستطيع أن نتدارك خطورة ما يحدث وأن نواجه بالتخطيط الجيد والدراسة العلمية الواقعية في حدود ما نملك من إمكانات، تساعد في تدعيمها مسيرة الإصلاح الاقتصادي، ونري أن علينا واجبين كبيرين يجدر بنا السعي نحو تحقيقهما بقدر السرعة المستطاعة .

الأول: هو التحديد الدقيق لهويتنا الثقافية الحضارية الحالية والتي يجب

علينا أن نسخر كل جهودنا للمحافظة عليها ومنع اختراقها بكافة السبل والوسائل.

والثاني: هو التفكير الجاد في كيفية إسهاماتنا في هذه العولمة بما نملك من مقومات حضارية وثقافية وتاريخية تؤهلنا لذلك.

أما عن الجانب الأول فإنه كما نعلم جميعاً فإن الجزء الأكبر من تيار العولمة الثقافية الحالية يتجه بغزارة شديدة من الغرب حاملاً في معظم أحواله ثقافة تتعارض في مجملها مع مبادئنا وتكويننا وحضارتنا، ويكفينا في هذا الصدد أن نطالع بعض إعلانات شركة خدمة "الإنترنت" المزود بخاصية منع مرور أكثر من 300 ألف موقع مناف للآداب ولكنه يحمل أفكاراً ثقافية أو سياسية أو دينية منافية لما نحمل. وإذا ما أضفنا لذلك أيضاً ما تحمله القنوات الفضائية من مواقع مماثلة فإن علينا أن نفكر في إعداد الطريقة المثلي التي تناسبنا وتناسب هويتنا الثقافية.

وهناك من سيقرر أن اختيارنا لهذه الطريقة قد يعني تعدياً على حرية الآخرين في التثقيف والإطلاع وهو الرأي الذي لن نتعرض له بالجدل ولكننا نطالب بأن نسير في هذا الأمر بالقياس المتعارف عليه في مثل هذه الأمور، وهو قياس نسبة المخاطر إلى نسبة الفوائد على المجتمع بأسره خاصة إذا نظرنا نظرة أكثر تعمقاً وتحليلاً لبعض مصادر هذه المخاطر وما يريدونه منا ومن شبابنا الذين من حقهم علينا أن نبحث لهم عن الأساليب المثلي التي يمكن أن تقيهم من هذه المخاطر أما عن الواجب الثاني فهو التفكير الجاد في كيفية إسهاماتنا في هذه العولمة الثقافية وهذا يتطلب منا جهداً كبيراً وعملاً شاقاً منظماً وأسلوباً علمياً يتماشى مع الأساليب العصرية في نشر الأفكار والمبادئ

والمعلومات، ونحن نملك كماً ضخماً مما نستطيع أن نسخره في هذا الاتجاه من التراث الذي ورثناه عن أجدادنا عبر التاريخ، ومما ذخرت به المكتبات ومراكز الثقافة والتنوير المحلية والعالمية ومن أهمها علوم وتاريخ الحضارات الإسلامية والعربية التي تدرس في آلاف الجامعات والمراكز البحثية محلياً وعالمياً بحيث نستغل هذه المواد الخام وأن نستخدم أرقي أساليب البث والنشر التي تتناسب مع طبيعة المتلقي، واضعين في اعتبارنا أنه مهما تبلغ تكلفة ذلك الأمر فإن عائده المادي والمعنوي سيكون كبيراً.

ومن المنتظر أن تسيطر التكنولوجيا على الثقافة القومية، وبذلك يكون التحديث الذي نواجهه هو تحدي العالمية، ويصبح هناك ضغط شديد على كل ما هو وطني لدرجة أن هناك الكثير من المفكرين يناقشون فكرة الكيان الوطني ذاته. وهل يمكن أن يصمد الكيان الوطني في مواجهة تكتلات عالمية، وشركات متعددة الجنسيات وحرية التجارة، وتفجر معرفي لا يعرف حدوداً أو مسافات حيث اخترق حاجز الزمان والمكان في نفس الوقت؟.

وهل يمكن أن تكون هناك حماية وطنية لصناعة وطنية أو لقيم أو لقرارات وطنية في مواجهة عالم يسوده فكرة التجارة الحرة في سوق عالمية واحدة وقرية كونية صغيرة. إن العولمة تحاول استخدام أسلوب الحوار والإقناع والحملات الإعلامية المكثفة والتأثير على العامل النفسي لشعوب العالم، للتمهيد لاستخدام أساليب القوة الظاهرة بما في ذلك القوة العسكرية إذا ما تطلب الأمر ذلك من أجل الحصول على القبول العام لاستخدام هذه القوة باعتبارها البديل الوحيد المناسب للتعامل مع موقف معين.

إن بؤرة الإشكالية التي – تواجهنا – هي بؤرة ثقافية في المقام الأول، لأن متطلبات العولمة تصطدم ببعض عناصر المكونات الثقافية العربية الراسخة، فالعولمة تتطلب إطاراً مركزياً مرناً قادراً على التكيف السريع والحركة النشطة – وهو ما يتعارض مع المركزية العربية الراسخة على مدي التاريخ.

وهي تتطلب كذلك درجة عالية من الاستعداد الفردي وتحمل المخاطرة وهو ما يتعارض مع الأسس – العربي – للتنشئة الاجتماعية والسياسية، والتي تجعل الفرد جزءاً من كل، كما تتطلب العولمة قدراً كبيراً من المشاركة الأهلية غير الحكومية وهو ما يصطدم بالتقاليد العربية – في رعاية الدولة شبه الشاملة – للإنسان العربي، ومن ثم فإن نقطة البدء في التوصل إلى إعادة تأهيل – الدولة العربية – حكومة وشعباً للتعامل مع متطلبات العولمة لابد أن تتركز في نطاق تغيير وتجديد المنظومة الثقافية للمجتمع العربي بجميع فئاته ومؤسساته، هذا التغيير المطلوب يمكن أن يتحقق من خلال إدارة الحوار والتوسع في المشاركة في العمل العام والمشاركة في صنع القرارات على المستويات المحلية خاصة فيما يتعلق بعملية التنمية السياسية. والواقع أننا نلحظ في السنوات الأخيرة إدراكاً جاداً من جانب القيادة السياسية لأهمية هذا التغيير المنشود.

وخلاصة القول: المطلوب الآن هو عملية صياغة متكاملة لإستراتيجية عربية قومية من أجل إعادة الدولة – العربية – وتعبئة قدراتها المادية والمعنوية بما يؤدي إلى زيادة قدرة العرب على الاستجابة لتحديات العولمة"[65]. وإن كنا نتفق مع ما سبق إلا أن الأمر في النهاية يشبه تعريفات العولمة بما تحمله من

65- بثينة حسنين عمارة: مرجع سابق ص ص 14، 29-32.

اختلافات وتباين، تعريفات هلامية حسنة المظهر مختفية النية قد نصل من خلالها إلى تعريف شبة محدد، وقد نتفق، قد نختلف، ولكن سيحسم الواقع كل هذه الاختلافات فقط علينا أن نستعد لكافة الاحتمالات.

أثر العولمة على سق العمل:

عند تعرضنا لموضوع العولمة تحدثنا عن الشركات متعددة الجنسيات، والشركات العابرة، وقدمنا تعريفاً لكل منهما، كما تحدثنا عن معايير الجودة العالمية ISO 9000 والتي وضعتها المنظمة الدولية للمواصفات القياسية بجنيف في عام 1987 واتفقت عليها دول المجموعة الأوربية بشكل خاص والدول الصناعية بشكل عام على توحيدها لكافة المنتجات الكهربائية والغذائية – كما ذكرنا في تعرضنا المختصر لهذا الموضوع – وقد طبقت هذه المواصفات فوراً في 50 دولة من بينها دول المجموعة الأوربية آنذاك (12 دولة)، ودول الجمعية الأوربية للتجارة الحرة FFTA (6 دول) واليابان والولايات المتحدة وغيرها، وتضم سلسلة مواصفات الأيزو وخمس وثائق ثلاث منها عن جوهر نظام الجودة ومستوي أداء نظام الشركة ككل كنماذج لتأكيد الجودة تهيئها الشركة أو المنظمة الحكومية ضمن هذا النظام بما يؤكد أنها – كمورد – لديها مقومات تقديم منتج جيد للعميل. وتعد مواصفات إدارة الجودة المعروفة بأيزو 9000 أحد المؤشرات على عولمة حول العالم تسعي لأن تزاول أنشطتها/ أو تكتسب سمعة وشهرة كمتبنية لمدخل عالمي للجودة الشاملة"[66].

وبربط بسيط نستطيع أن نخرج بما يعنينا في الأمر وهو أثر العولمة على سوق العمل فالأهداف ما بين الشركات متعددة الجنسيات، والشركات العابرة وطموحاتها الجبارة وبين مواصفات الجودة تتجه نحو منتج جيد والذي يساوي

66- احمد سيد مصطفي: مرجع سابق، ص ص 31-34.

في نهاية الأمر عمال مهرة ذو خبرة وإتقان سواء في داخل وطن تلك الشركات أو في مواقعها الخارجية والحرص على ذلك من الأمور والأهداف الأولية الهامة بالنسبة لتلك الشركات نتيجة الزيادة في حركة التجارة والاستثمارات العالمية والتي يمكن إجازها فيما يلي:

1- تزايد حجم الصادرات عبر العالم حتى لقد أصبحت تمثل 35٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي *World Wide gross national Product* بعد أن كانت 12٪ في عام *1962*.

2- تزايد حركة الاستثمارات الخارجية. فمثلاً أقام اليابانيون واشتروا عديداً من المصانع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، وذلك ليزرعوا مصانعهم في البلاد التي تضم أسواقهم، والأسباب متعددة أهمها:

أ- لتجنب قيود قد تضعها هذه الدول على الصادرات إليها.

ب- لاحتواء المشاعر السلبية لعملاء يرون أن "هذه المنتجات لم تصنع في بلادنا".

ج- لتجنب تكلفة استطالة فترة تسليم المنتجات للعملاء، وتكلفة النقل فيما لو كان المصنع في اليابان أي بعيداً عن السوق.

د- لتجنب الآثار السلبية لتقلبات سعر العملة، والذي يغير أسعار السلع الأجنبية فترفعها، ولا ترفع أسعار السلع المنتجة محلياً – في الداخل – .

ه- لتجنب أي رسوم أو قيود حصص قد تفرض على الواردات مستقبلاً.

و- تزايد الاتجاه الاستراتيجي لشركات يابانية متعددة للتحالف مع شركات أمريكية لتعزيز القدرة التنافسية للشركات المتحالفة إزاء منافساتها الأخريات.

3- انفتاح النظم المالية العالمية، مثل إلغاء أسعار الفائدة في كثير من دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مما سمح لكثير من البنوك أن تجذب مستثمرين أجانب أكثر، وفي نفس الوقت خفت القيود على إنشاء فروع لبنوك أجنبية.

4- جاذبية أسواق شرق آسيا للاستثمارات العالمية مثل هونج كونج، وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية.

وإنشاء الشركات والمصانع في دول أخرى لا يعني الاعتماد على عمالة محلية من أبناء هذه الدول، بل سيحوي مديرين وعاملين من جنسيات متعددة، أو لنقل من ثقافات متعددة. كما ستتعامل الدول مع أسواق متعددة تتزايد فيها حدة المنافسة. فهل يمكن للمدير العربي أن يتعامل بأسلوب موحد مع هذه الاختلافات؟ بالطبع فإن غير ممكن، بل يتطلب الأمر فهماً لها وإحساساً بها، وإعداداً للتعامل مع أبعاد متعددة للعولمة معظمها أبعاد ثقافية لتعدد جنسيات العاملين وأخرى تسويقية.

سيتعامل المدير مع نسب متزايدة من العاملين متعددي الجنسيات والخلفيات العرقية والثقافية. لا ننسي أن كثيراً من المديرين في الخليج يتعاملون فعلاً مع عاملين من جنسيات متعددة؟ وسيكون هذا حال معظم المديرين العرب مع تنامي ظاهرة العولمة. ولن يقتصر الأمر فقط على قدوم أو استخدام الأجانب كعمال وموظفين. بل كمديرين أيضاً. كذلك ستتزايد دواعي قدوم أو استخدام العاملين والمديرين الأجانب وأهمها:

1- القصور النسبي في المعروض من تخصصات فنية/ أو إدارية في بعض أسواق العمل العربية.

2- تضامن افتتاح العديد من فروع منظمات أجنبية وعالمية متعددة الجنسية

بالدول العربية. سواء كان ذلك في شكل مصانع أو منافذ توزيع سيعمل بها مديرون وعاملون من جنسيات متعددة.

3- تزايد عدد المشروعات المشتركة في الدول العربية، وحيث يتكون المشروع المشترك من تكامل موارد مالية ومادية وفنية وبشرية يقدمها طرفان أو أكثر.

ومع تحول العالم لسوق أو قرية واحدة تعاظمت حركة النقل. ليس فقط نقل البضائع بل نقل الركاب كرجال الأعمال والعاملين والسائحين، وتزايدت حاجة شركات النقل الجوي لموظفين وموظفات يجيدون لغات متعددة. بل أن بعض هذه الشركات عمدت – ساعية للتميز في الخدمة – لتوظيف مضيفين جويين من جنسيات متعددة مثل شركة طيران الإمارات التي يربو عدد جنسيات موظفيها على 55 جنسية. لضمان وجود طاقم يتحدث أفراده ست لغات على الأقل لكل رحلة لتلبية متطلبات المسافرين على خطوط تغطي دولاً كثيرة.

انعكاسات تعدد جنسيات العاملين:

على بيئة العمل: من الطبيعي أن الإدارة في بيئة العمل تضم عاملين من جنسية واحدة تعد أسهل كثيراً منها في بيئة عمل تضم جنسيات متعددة، وترجع أهم أسباب ذلك إلى ما يلي:

أ- تعدد ثقافات العاملين متعددي الجنسيات وحيث تعكس كل ثقافة مجموعة من القيم والأعراف، والاتجاهات والسلوكيات التي تتباين من جنسية لأخرى. فما يعتبر مقبولاً وطيباً لدي ثقافة أو جنسية معينة قد لا يكون كذلك لدي عاملين من ثقافة أو جنسية أخرى – مما يزيد من شدة الاحتكاكات الناتجة عن الاختلافات في كل شيء وأهم هذه الاختلافات "الاختلاف في الدين".

ب- تعدد لغات العاملين متعددي الجنسيات وحيث يؤثر اختلاف اللغات على اكتمال ووضوح الاتصال، ومن ثم على فاعلية فهم التوجيهات ونقل الاقتراحات والشكاوي ولاشك أن قصور الاتصالات ينعكس سلباً ليس فقط على معنويات العاملين، بل أيضاً على فاعلية وكفاءة الأداء.

ج- يؤدي تعدد اختلاف الثقافات بين العاملين لزيادة احتمال تكوين جماعات عمل غير رسمية يؤلفها العاملون من جنسية أو جنسيات معينة. وتكرس كل جماعة اهتمامها وجهدها لدعم اهتماماتها والدفاع عن مصالحها وتبادل الأخبار والتوقعات وقد يكون ذلك على حساب روح الفريق التي يتعين أن تشيع بين العاملين في أي منظمة بما يسهم في النجاح في بلوغ الأهداف.

إلا أن أهم وأخطر عيوب تعدد جنسيات العاملين هو خلق أو إضافة نسبة جديدة إلى نسبة البطالة الموجودة داخل معظم البلاد، فالعمالة الوافدة سوف تحل محل العمالة المحلية من أهل البلد، ويظهر هذا العيب بوضوح ويكون له أبلغ الأثر عند مرور الدولة بأزمات اقتصادية، فبعض الدول اعتمدت على ثرواتها الطبيعية، وامتنع أهلها عن تولي بعض الأعمال والتي أسندوها إلى عاملين من دول أخرى، قد يتم الاستغناء عنهم في حالة الأزمات، وبالتالي على أهل البلد تولي تلك الأعمال مما سيكون له أبلغ الأثر على جودة المنتج التي تتوقف على مهارة العامل وخبرته. وللبطالة في بعض الدول خاصة النامية آثار سيئة تتمثل في حالة إحباط تؤثر على نظرة الإنسان لوطنه ودرجة انتمائه له. هذا غير الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بل

والسياسية أيضاً بشكل قد يؤثر على الاستثمار الوافد والذي تجني منه الدول مكاسب عديدة، والدولة بالنسبة للاستثمار الأجنبي عبارة عن منظومة لابد وأن تكون مترابطة الأركان دون أي توتر. إلا أن الأمر لا يتوقف على الآثار السلبية للعولمة على سوق العمل، فالعولمة كأي موضوع آخر يحمل بين جنابته سلبيات وأيضاً إيجابيات، علينا أن نتبع المقياس التقليدي بحساب الفوائد والخسائر، حتى نعرف في أي مكان نقف وما هو الواجب الملقي على عاتقنا للتخفيف من حدة السلبيات.

مزايا تنوع جنسيات وثقافات العاملين:

إن تنوع جنسيات وثقافات وقيم واتجاهات وقدرات العاملين يمكن أن يهيئ فرصاً مفيدة في عدة حالات، مثل تكوين فرق متكاملة من حيث تنوع الخبرات والآراء والثقافات. أن يكون ذلك مفيداً في مجالات مثل الابتكار وتوليد الأفكار الجديدة والحصول على حلول متنوعة للمشكلات. لكن يبقي التحدي أمام إدارة التنوع في قوة العمل *(Work Force Diversity)* بطريقة تكفل إدراك صور التميز والإسهامات الفردية. وتطوير إحساس مشترك برؤية وكيان المنظمة. ناهيك عن تحديات أخرى يجب اعتبارها، مثل تجنب قولبة الناس *Stereotyping* بالحكم على فرد – ليس وفقاً لخصائصه الذاتية، بل وفقاً لخصائص المجموعة أو الجنسية التي ينتمي إليها. وتجنب التميز مع أو ضد فرد أو جنسية أو عرق معين. فضلاً عن تكوين مزيج منسجم من العاملين يسهم في تهيئة مصادر لأفكار ابتكاريه وأداء كفء.

أيضاً من المزايا: الاستفادة من تنوع خلفيات العاملين بحثهم على التعاون المشترك وقد عمدت منظمات كثيرة على المستوي العالمي لمعالجة ظاهرة العولمة

وما تفرزه من تحدي تنوع جنسيات العاملين عن طريق تدريب مديريها على التعامل مع تنوع ثقافات العاملين فالبيئة التي ينشأ فيها الفرد تؤثر على سلوكه في العمل، وقد أدت عولمة أسواق العمل إلى فرص أوسع لانتقال العمالة من دولة لأخرى. أدت لإدراك متزايد للفروق الفردية الراجعة لاختلاف لغات ثقافات العاملين. فهناك مثلاً فارق ثقافي في سلوك العمل يظهر بين الأمريكيين والكنديين والآسيويين. فالأمريكيون والكنديون يميلون للمجابهة والصراع في العمل. بينما يميل الآسيويين لتجنب ذلك. ويساعد هذا الفارق الثقافي في توضيح سبب الابتسام الدائم للآسيويين حتى عندما يختلفون مع زميل أو رئيس بشأن إحدى قضايا العمل، والمبدأ العام في معالجة الفروق الثقافية هو أن تكون حساسين لهذه الفروق وأن نوليها اهتمامنا عندما نتعامل مع أناس من جنسيات أو ثقافات مختلفة "[67].

إن العولمة بمفهومها الإنساني الراقي وأهدافها النبيلة المعلنة إذا طبقت بهذا الشكل على سوق العمل سيكون لها من المزايا الكثير، أهمها حل مشكلات البطالة في بعض الدول، فالعولمة في أساسها هي عالمية الاقتصاد عن طريق التكامل بين الدول فإذا كان هذا التكامل يقوم على حسب الحاجة والعرض والطلب والتوزيع السليم للعمالة فإنه سوف يأتي بالنتيجة المرجوة وهي القضاء على البطالة أو على الأقل التقليل منها.

نضف إلى ذلك: اكتساب المهارات والخبرات والأفكار المختلفة من العمالة الوافدة مما يعود بالنفع على العمالة المحلية من حيث تأهيلها التأهيل المناسب لعملها في بلدها، أو في أسواق العمل الأخرى.

67- احمد سيد مصطفي: مرجع سابق، ص ص 41-44.

والفيصل في كل هذا وذاك هو التطبيق الحقيقي لمبادئ ومفاهيم العولمة وتحقيق الوعود بصنع حياة سعيدة للجميع دون تفرقه قائمة على المصلحة الخاصة والتي قوامها الاستغلال.

•أثر متطلبات سوق العمل:

على مخرجات التعليم: من الطبيعي أن تتيح سوق العمل المتغيرات التي أحدثتها وسوف تحدثها العولمة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، والتغير في سوق العمل هو تغير في طبيعة العمال الذين عليهم أن يكتسبوا المهارات والخبرات اللازمة لمواكبة هذا التغير. " لقد حدثت كثير من المتغيرات في مجالات العمل المختلفة في وقتنا الحاضر، وقد صاحبت هذه التغييرات كثير من التحديات للعاملين. فسوف تؤدي التغيرات الملحوظة في التكنولوجيا الإلكترونية إلى تغيرات جذرية في أنواع الأعمال والمهارات التي تحتاج إليها المنشآت، وسوف تزداد أهمية بعض الأنشطة مثل التدريب والتنمية، والتخطيط للمستقبل الوظيفي بما يتناسب مع تلبية هذه التغيرات. كما سينتج عن التوسع في استخدام التكنولوجيا الاستغناء عن بعض العاملين. والذين عليهم أن يكتسبوا مهارات جديدة لإيجاد فرص عمل أخرى لهم"[68].

إن طبيعة سوق العمل في الوقت الحاضر تتطلب وتعتمد على العلوم الحديثة، وعلى الخريجين الذين اكتسبوا مهارات في مجالات التكنولوجيا، وليس موظفين إداريين يفوق عددهم حاجة العمل. فالتغير الاقتصادي تغير يقوم على المنافسة من حيث جودة المنتج والسرعة مع الإتقان وتكوين تحالفات اقتصادية

68- صلاح الدين محمد عبد الباقي: إدارة الموارد البشرية مدخل تطبيقي معاصر، القاهرة، الدار الجامعية، 2004، ص 413.

من مجموعة شركات حولت المنافسة فيما بينها إلى تكامل، وإلى إنتاج ضخم يتطلب عمالة صاحبة مهارات عالية. نضف إلى ذلك ما ذكرناه عن العمالة الوافدة نتيجة فتح أسواق العمل، والتي لها مهارات وثقافات وقدرات مختلفة تستطيع في أغلبها أن تنافس وأن تحتل مكان العمالة المحلية الموجودة، مما يدفع الدول إلى تحقيق العمالة الغير مناسبة سواء كانت محلية أو وافدة من الخارج..

•التعلم الجامعي :

كثر الحديث هذه الأيام على إصلاح قطاع التعليم العالي وإدراج منظومة جديدة في تكوين طلبة التعليم العالي لإعدادهم بطريقة أفضل للحياة المهنية في ظل التغيرات السريعة في العالم وعولمة الاقتصاد والتطور الهائل للتكنولوجيا والعلوم.

ولقد شغلت إستراتيجيّة التعليم العالي في ظلِّ العولمة الأوساط الأكاديميّة طوال السنوات الماضية عندما بدأ الإعداد للإستراتيجيّات الوطنيّة للتعليم العالي للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء للارتقاء بأداء الجامعات من اجل مواجهة تحدِّيات العولمة، لذا فإنَّ صياغتها لابد ان تأتي في سياق هذه الرؤية والردّ أو المواءمة مع هذا التَّحدِّي. وهكذا فإنَّ الملامح العامة والمرتكزات لهذه الإستراتيجيّة قد أخذت في الاعتبار المشهد العالمي للتعليم العالي.

وتشكِّل العولمة ضغطاً على التعليم العالي وتجعل الإصلاح عملية ضروريّة لا مجال للتباطؤ فيها. وقد أصبحت عالمية المناهج الأكاديميّة جزءاً من التقدّم المطلوب لخططنا الدراسيّة ولتطوير البرامج. ومع ازدياد المعرفة العالميّة وفعالية طرق الاتِّصال، فإنَّ المناطق التي كانت معزولة بفعل صعوبة

الاتصالات ونقص المعرفة أصبح من السهل عليها الحصول على المعلومات والاتِّصال والقيام بالأعمال إلكترونيّاً. ومع تطوُّر تكنولوجيا الاتِّصالات، أصبح لدينا مجموعة من الأدوات لاستخدامها في التعليم، فلم نعد بحاجةٍ إلى الاعتماد الكلّي على تحريك الطلبة والأساتذة حول العالم، فبإمكاننا الاستفادة من وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة لزيادة التعاون بين الدول، وأصبح بالإمكان اشتراك طلبة في كثيرٍ من دول العالم للدراسة معاً في صفٍّ واحدٍ دون مغادرة منازلهم. وقد أصبحت هناك مؤسسات عالميّة للاستثمار تطمح في بيع المعلومات، وبهذا يتمّ التثقيف عالمياً بهدف تشكيل العالم.

وفي التعليم العالي، فإنَّ الفهم لهذا المصطلح التدويل إنَّه عملية إدماج البُعد الدولي في التعليم العالي والبحث والخدمات. ولقد أدَّت التكتُّلات في التعليم العالي إلى التغيير في العلاقات بين التعليم العالي من جهة، والمجتمع والاقتصاد من جهةٍ أخرى عندما أصبحت المعرفة المورد الرئيس في الاقتصاد المتقدِّم؛ أي ما يسمَّى بالاقتصاد العائم على القاعدة المعرفيّة. ويوجد حالياً في العالم ما يزيد على (8000) جامعة، و (7000) معهد للتعليم العالي بينها اعترافٍ متبادل، وأكثر من (82) مليون طالب جامعي، ويتوقَّع أن يصبح العدد (100) مليون طالب عام 2025م. وفي ضوء التطوُّرات التكنولوجيّة، فإنَّ الجامعات التقليديّة لم تعد وحدها المصدر للتعليم العالي، فظهرت جامعاتٍ جديدةٍ للوفاءِ بالقيم والحاجات للطلبة وتعليمهم بكفاءة أعلى وفي برامج وموضوعات لها علاقة باحتياجات سوق العمل وبخاصة بعد أن تركت الحكومات لعامل السوق حريّة العمل. ونتيجة خفض الإنفاق الحكومي على التعليم، تحوّل التعليم من كونه سلعة عامة؛ أي خدمة عامة إلى خدمة عن

طريق السوق تحكمها قوى العرض والطلب، وأصبح مستقبل ووضع الجامعات مهدَّداً وغير مضمون. ** وتبرز عدة مشاكل للتعليم العالي بالوطن في الوقت الراهن منها:

1- فرط الاهتمام بكليات العلوم الإنسانية والقانون والآداب دون كليات الطب والعلوم والهندسة – وهنا تبرز متطلبات سوق العمل وأثرها على مخرجات التعليم – .

2- انخفاض مستوي مخرجات التعليم بسبب كثرة الاعتماد على نمط التلقين، وعدم دمج التقنيات الحديثة في المناهج وطرق التدريس، إضافة إلى عدم كفاية المكتبات وسوء تجهيز المخابر.

3- نقص تطوير التعليم الفني والمهني المتوسط.

4- سوء تطوير الجامعات وجمود التعليم فيها بما لا يتماشى مع متطلبات سوق العمل المتجددة.

من ناحية أخرى من الواضح أن البلاد التي ارتفع فيها نسبة القيد في المجالات التي ليست وثيقة الارتباط بالنمو الاقتصادي، تواجه صعاباً معينة، فهي لم تطور نظم التعليم العالي التقليدية فيها بما فيه الكفاية، تلك النظم التي وضعت لإعداد طبقة منتقاة إما للوظائف الإدارية، وإما للوظائف الحكومية في مجتمعات تقليدية ساكنة. ومما لا شك فيه أن الكثير من هذه البلاد استطاع حديثاً أن يتوسع في تعليمه الجامعي ليهيئ أمكنه لذلك العدد المتزايد من الطلاب الراغبين في مواصلة تعليمهم الجامعي[69]. إما لنيل وظيفة حكومية، أو لاستكمال الواجهة الاجتماعية أو إلى أي أسباب أخرى لا تتعلق

69- فردريك هاربيون، تشارلز ا. مايرز: التعليم والقوي البشرية والنمو الاقتصادي استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، ترجمة: إبراهيم حافظ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، د.ت، ص ص 97-98، 140-141، 188.

بنمو الدولة الاقتصادي أو العلمي، نضف إلى ذلك أن التعليم الجامعي في بعض هذه البلاد يعتمد على التحصيل في المراحل التعليمية السابقة عليه، وليس على الاهتمام أو الموهبة أو الميول والرغبات، أيضاً النظرة الدونية التي تشكلت في نفوس مجتمعات تلك البلاد للتعليم الفني والمهني، مما زاد من أعداد الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي حتى خريجي المعاهد الفنية والمهنية ليس رغبة في اكتساب المهارات، ولكن هرباً من النظرة الاجتماعية الدونية لغير الجامعي. فأضحت مسألة الالتحاق بالجامعة تتوقف على العرض والطلب، بين أعداد الراغبين وبين الأماكن الشاغرة في الجامعات والمعاهد العليا، وليس حسب متطلبات سوق العمل ومتطلبات التنمية الوطنية الشاملة والتي تغيرت بلا شك في ظل نظام العولمة كما سنري لاحقاً أثرها على التعليم.

وحسبنا دليل أن بعض الدول سعت إلى الحد من الطلب على التعليم الجامعي لصنع التوازن بين الرغبة والإمكانيات المتاحة، واتخذت في سبيل ذلك مجموعة من السياسات منها:

- أن الدعم الموجه للتعليم يجب أن يتناقص كلما تقدم الطالب في مراحل التعليم المختلفة. وهذا من شأنه أن يقلل من طلب الأفراد على التعليم العالي. حيث تصبح التكلفة الاجتماعية أشد ارتفاعاً. وكذلك فإنه في هذه المرحلة يقع: الإفراط في التعليم *Over education* بالشكل الذي يفوق بكثير الاحتياجات التعليمية المطلوبة للوظائف المختلفة.
- أيضاً عدم المبالغة في المتطلبات التعليمية *Educational Require ents* المطلوبة للوظائف المختلفة، ويلاحظ في غالبة الدول العربية أن نسبة كبيرة من الخريجين الذين يعملون في الحكومة والقطاع الخاص، يعملون في

وظائف اشترطت عليهم ضرورة الحصول على المؤهل الجامعي وكثيراً ما يفضل الحاصلين على تقادير عالية، بل وصل الأمر إلى تعيين أوائل الخريجين في تلك الوظائف – التي يحرم منها أصحاب المؤهلات المتوسطة مع أن طبيعة العمل الفعلي في بعض هذه الوظائف لا تتطلب أكثر من ذلك. هذه السياسات – وغيرها مثل الربط بين مستويات الأجور وطبيعة الوظائف أي فصل العلاقة القائمة بين مستوي الأجر المدفوع والمستوي التعليمي، مما يؤدي إلى عدم حاجة الأفراد إلى الإسراف في الحصول على المؤهلات التعليمية العالية"[70]. – محاولات الهدف منها التوازن بين العرض والطلب، مما يوضح الحاجة الماسة لمعرفة طبيعة سوق العمل وما يحتاجه على المستوي المحلي، وعلى المستوي العالمي في ظل العولمة.

يعتبر التعليم الجامعي من المعالم المميزة للبلاد المتقدمة. فمن الناحية الكمية نجد أن نسبة المقيدين به من فئة السن 20-24 تزيد في المتوسط على ضعف النسبة في بلاد المستوي الثالث. نظم التعليم العالي أفسحت المجال بالتدريج للاهتمام المتزايد بالعلوم والتطور الصناعي في بلاد غرب أوربا والولايات المتحدة – نلاحظ هنا ارتباط التعليم بالتطورات الاقتصادية كأساس تضاف إليه السياسية والاجتماعية والثقافية.. وربما جاءت المبادأة في هذا الصدد من جانب الطلاب بتدريس مواد لم يرد ذكرها في المناهج التقليدية. فكان أول كرس للعلوم أنشئ في جامعة كمبردج حوالي 1764م. وإن كان يبدو أن الجامعات الألمانية كانت أولي الجامعات التي عنيت بدراسة العلوم دراسة جدية. ومع ازدياد أهمية العلوم والتكنولوجيا، ازداد تطور التعليم

70- محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات التعليم خاصة عن التعليم والسياسة التعليمية الجديدة، الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، د.ت، ص ص 164-16.

الجامعي، مع الاهتمام أولاً بأول ببعض المجالات المهنية والفنية[71].

نخلص من كل ما سبق: أن التعليم الجامعي السابق لمرحلة النزول إلى العمل لابد وأن يرتبط بالتطورات التكنولوجية والعلمية، وأيضاً تطورات سوق العمل والذي أصبح سوقاً عالمياً أمام الجميع، الفيصل فيه للأفضل، فالأعمال لم تعد قاصرة على أحد، والاعتماد على الموظفين الإداريين في تناقص متزايد، لطبيعة السوق العالمية التي تشهد تنافساً شديداً لا مكان فيه إلا للمنتج الجيد.

إن العولمة بمفهومها المبسط – جعل الشيء عالمياً – تفرض ضرورة التطور في كافة المجالات ومنها التعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة. المشكلة في دول الوطن العربي أنَّ هناك عدداً كبيراً من خريجي الجامعات ولكن لا توجد وظائف لهم في سوق العمل. وهكذا فإنَّ سوق العمل المحدود، والفشل في الاتصال في قنوات التجارة العالمية أدَّى إلى ركود اقتصادي وعزله في المنطقة. والمعالجة تكمن في إقامة تخصُّصات مستقبليّة لمواجهة احتياجات السوق المحلي وتتلاءم مع احتياجات السوق العالمي. إنَّ التوليف بين العولمة والتعليم العالي سوف يعزِّز الفرص لحياة أفضل،

إن عملية التعليم عملية متكاملة لا تقتصر فقط على النمو الاقتصادي وحده وإنما تتحداه إلى التنمية الثقافية والاجتماعية أي أنها تنمية شاملة لا يستطيع المجتمع تحقيقها إلا إذا اتخذ من التعليم أداة ووسيلة فعالة لإقامة التنمية الشاملة على أسس وقيم سليمة [72].

71- فردريك هاربيون، تشارلز أ. مايرز: مرجع سابق، ص ص 234-236، 247.
72- خالد الزواري: الجودة الشاملة في التعليم وأسواق العمل في الوطن العربي، القاهرة، ط1، 2003، ص 42.

لابد من التوسع في التعليم الجامعي بما يتطلب من احتياجات العصر لأننا اليوم مع سيادة نظام العولمة فقد أصبح هذا التعليم ضرورة بقاء وضرورة للأمن القومي والمنافسة العالمية فالعالم اليوم مشترك في صراع رهيب في سوق عالمية واحدة تتنافس فيها كل الدول وليس أمامها من سبيل إلا تحقيق الجودة الشاملة التي يتطلب أن ينجح نظام التعليم في تعظيم قدرة الإنسان في عملية التنمية.

ولكي تصل القوة العاملة في الوطن العربي إلى مستوي راقي من الخبرة والقدرة أن تتمتع بمفاهيم الجودة الشاملة وبما يتطلب العصر من فرص للعمل لابد من فاعلية التطوير والأخذ بالتجارب والمفاهيم التربوية الجديدة التي تستهدف الارتفاع بكفاءة التعليم الجامعي وتحسين جودته والانتقال به من دائرة المحلية إلى آفاق أرحب وأكثر اتساعاً وشمولاً تؤهله لأن يكون قادراً على المنافسة العالمية ومن هذه التجارب والمفاهيم الاعتماد التربوي للمدرسة تنمية الطفولة المبكرة وهي مربتط بالوصول إلى التميز للجميع ولذلك يجب أن يضع التعليم البنية الأساسية بالكامل في السنوات الأولي من العمر[73].

وقد شهدت الألفيّة الثالثة إضافة مهمّة نحو عولمة التعليم العالي تتمثّل في انتقال البرامج الأكاديميّة والمؤسسات التعليميّة عبر الحدود. وقد ظهرت معارضة لاتفاقيّة الجاتس لتراجع الدَّور الحكومي في وضع إستراتيجيّات التعليم العالي وعدم اعتبار التعليم العالي سلعة عامة. هذا ويمكن حصر أربع فئات رئيسة للتجارة في التعلم عبر الحدود من خلال اتفاقيّة الجاتس، وهي:

73- نفس المرجع، ص 42.

1- عرض الخدمة عبر الحدود؛ أي تقديم الخدمة العابرة للحدود دون الحاجة إلى انتقال المستهلك - الطالب- مثل التعليم عن بُعد والتعليم الإلكتروني باستخدام شبكة الإنترنت والجامعات الافتراضيّة التي تعتمد تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات.

2- استهلاك الخدمة عبر الحدود؛ أي انتقال الطالب إلى البلد المقدِّمة للخدمة لاستكمال الدراسة فيها وهو الأكثر شيوعاً في الوقت الحالي.

3- الوجود التجاري؛ بمعنى انتقال المؤسسة التعليميّة المنتجة للخدمة أو أحد فروعها لتقديم خدمة التعليم العالي عبر الحدود وبشكلٍ مباشرٍ، وتكون إمّا بإنشاء فرع محلي للجامعة، أو الحصول على توكيل للمنتج المحلي بتسويق خدمات تعليميّة لجامعات أجنبيّة.

4- انتقال الأفراد؛ أي أُستاذ الجامعة إلى دولة أخرى لتقديم الخدمة عبر الحدود. وهذا النوع منتشر في كل من الدول الصناعيّة والدول النامية على حدٍّ سواء.

5- تحدِّيات العولمة للتعليم العالي.

6- أدَّت العولمة إلى وجود جامعات أجنبيّة عالمية في داخل البلدان النامية ممّا زاد من حدّة المنافسة للجامعات الوطنيّة والتفوُّق عليها.

7- انحسار دور الحكومات في دعم الجامعات الرسميّة وعدم قدرتها على زيادة الرُّسوم الجامعيّة لأسباب اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة.

8- تنوُّع أنماط التعليم العالي وظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة، والتعليم عن بعد، والجامعات الافتراضيّة التي تكون تكلفتها أقل من الجامعات التقليديّة.

9- احتمال حدوث عدم توازن بين التخصُّصات العلميّة، والتخصَّصات الأساسيّة والإنسانيّة.

10- قيام القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي ودخوله كمنافس للقطاع العام للتعليم العالي وعلى أُسس تجارية ربحيّة.

11- عدم ضمان جودة التعليم المقدَّم من الجامعات الخاصة والأجنبيّة.

12- غياب وتناقص دور الحكومات في صياغة الإستراتيجيّات ووضع الأهداف للحفاظ على الهويّة الوطنيّة.[74]

وبناء على ما تقدم فإنه يمكن وضع إطار عام لتطوير التعليم العالي كأحد روافد التنمية البشرية في الوطن العربي بشكل عام تتلخص محاوره في الآتي :

1- أخذ الحيطة والحذر في تخطيط وتطوير التعليم العالي في عصر الكونية، من حيث الحاجة إلى تعليم يحفظ للأمة هويتها.

2- تعاون ومشاركة الأطراف ذات العلاقة في عملية تخطيط وتطوير التعليم العالي (وزارة التخطيط، وزارة التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم، ، مؤسسة التدريب التقني والمهني، وزارة الصحة، وزارة الصناعة، مؤسسات القطاع الخاص)، وذلك للوصول للقرارات التخطيطية للتطوير المطلوبة والآليات المناسبة لتنفيذها.

3- الأخذ الجاد لإدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي بما يحقق رفع كفاءة الأداء بهذه المؤسسات والقيام بوظائفها (إعداد القوى البشرية ، البحث العلمي ، التنشيط الثقافي والفكري العام) بالشكل المطلوب .

74- سليمان عربيات، استراتيجيات التعليم في ضل العولمة، ص 3

4- توفير المناخ الملائم لانضباط العملية التعليمية وانطلاقها لتواكب العصر من خلال تحديث عمليات الاتصال والإدارة في المؤسسات التعليمية بالوسائل التكنولوجية الحديثة.

5- الاهتمام والعناية ببرنامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم باعتبارهم الأداة الحقيقية لتفعيل كافة أشكال ومداخل التطوير ، وتحقيق التأهيل المرغوب للطلاب وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة التنمية .

6- إعادة النظر في المناهج الدراسية الحالية بمؤسسات التعليم العالي ، والعمل على تغييرها أو تعديلها لتواكب التنمية ، وأيضاً التركيز على استخدام الوسائط المتعددة في عمليات التدريس الجامعي.

7- إدخال البعد الدولي في المناهج وتوفير بيئة تعليمية يتوافر فيها سمات ومعطيات العولمة من خلال إجراء المقارنات الثنائية BENCHMARKING مع جامعات الدول المتقدمة ، ومن ثم تحقيق عالمية مؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي.

8- الاستفادة من تقنيات التعليم الالكتروني والتعليم عن بُعد، مما يعطي فرصة أكبر للراغبين في التعلم، علاوة على تحسين مستويات التدريس والتعليم.

9- التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة سوق العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما ، وذلك من خلال تأهيلها بالمهارات المطلوبة، واستمرار تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها الجامعي.

10- تكامل الإعداد العلمي والتأهيل المهني كمسؤولية رئيسية لمؤسسات التعليم العالي في ظل مفهوم التربية المستمرة .

خاتمة :

التعليم الجامعي واحد من محددات إنتاجية أية دولة لأنه يقدر إنتاجية الفرد فيها عن طريق الخبرات التي يكتسبها والقدرات والمعارف التي يتسلح بها ، فالتعليم هو أحد عناصر الصرح العولمي ، و إذا كنا نريد مواجهة العولمة ولا خيار لنا في ذلك ولا بدّ أن يكون لنا تعليم متميز يقوم على الفهم والتحليل فلا نستطيع مواجهة الصراع بقوة عمل نصف متعلمة.

إن للتعليم الجامعي في حد ذاته أهمية قصوى، فهو يعد مرحلة ما قبل الحياة العملية إذا صلح صلحت الحياة العملية، والعكس صحيح، فهو بذلك لا يقتصر دوره على المناهج العلمية التي تدرس تحت مظلته كما هو الحال في أغلب عالمنا العربي في وقتنا الحاضر. بل يمتد هذا الدور ليشمل الرفع من قدرات التفكير العليا وتنمية المهارات وتشجيع أصحاب المواهب والميول سواء كانت علمية أو أدبية، وتوجيهها بما يحقق التنمية الشاملة المستدامة للوطن العربي. ولكي تُعدَّ المجتمع للتحديات القادمة من خلال تعميق المعرفة وتوسيعها والخوض في فروعها. ويبقى تحدي البحث العلمي مطروح أمام الجامعة في عصر العولمة أكثر منه في أي وقت مضى.

فالتعليم الجامعي يشهد حالياً تطورات عديدة، فيما يسمي بالتعليم عن بُعد عن طريق وسائل الاتصال الإليكترونية. وفيض المعلومات الرهيب من حيث الكم والكيف، مما يدعو بالضرورة السعي الجاد إلى تطوير جامعاتنا التقليدية وإمدادها بكافة الوسائل التكنولوجية لمواجهة تحيات العولمة، ومتطلبات سوق العمل المتجددة مما يفرض مخرجات تعليمية ومهارية عالية قادرة على أن تنافس وتتحدي المهارات والخبرات الوافدة إلينا من الخارج، وهذا هو دور الجامعة الحقيقي سواء كان مباشراً أو غير مباشر.